تقييم اقتصادي لعقد اتفاق إنتاج خبز مدعم ٨٢%

شوقى أمين عبد العزيز سليم

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

المستخلص

من المعروف ان دعم رغيف الخبز البلدى وهو المحور الأساسي لبرنامج دعم الغذاء في مصر، فهو يستحوذ على حوالي ٧٠% من إجمالى تكاليف دعم الغذاء، ويعتبر الخبز البلدي الغذاء الرئيسي لمعظم أفراد الشعب المصري وخاصة طبقة ذوى الدخل المنخفض فهو يحتوى على مواد نشوية وبروتينية ومعدنية تمد المواطنين بنسبة كبيرة من احتياجاته من السعرات الحرارية، كما يتميز بأنه السلعة الغذائية الوحيدة المدعمة المتاحة لجميع المستهلكين دون قيد حيث تستفيد منه كافة فئات المجتمع، والتى تتسم بثبات سعرها لفترة طويلة من الزمن، وعلى الرغم من ان النظام الحالى لدعم الخبز البلدى يحقق فوائد ومزايا للفئات غير القادرة الا أنه يعانى من بعض أوجه قصور ، وهناك شبه اتفاق بين الحكومة والدوائر الاقتصادية المختلفة على أهمية تحسين كفاءة النظام الحالى لدعم الخبز البلدى لتحسين مستويات أستهداف الفئات الفقيرة وتقليل معدلات التسرب وخفض الفاقد الاستهلاكي، ولقد رأت الحكومة أن أحد أساليب التحسين أن توقع اتفاقاً مع أصحاب المخابز لتحسين نوعية الرغيف المدعم لتقليل الفاقد منه، ولذلك تركز الدراسة على تقييم قرار تطوير رغيف الخبز من خلال عقد اتفاق الذي تم توقيعه بين كل من وزارة التضامن الاجتماعي (طرف أول) وقطاع الأعمال والقطاع الخاص المسئول عن صرف الدقيق (طرف ثان) وصاحب المخبز (طرف ثالث)، ولقد تضمن هذا العقد ثمانية عشر بنداً وسوف تتناول الدراسة أهم بنود هذا العقد وهو البند الثامن، كما تبين من البند الثانى عشر أن تكلفة إنتاج خبز الجوال الدقيق استخراج ٨٢% زنه ١٠٠كجم (٦٥ جنيه) بالإضافة الى خمسة جنيهات حافز جودة للجوال تصرف كل ثلاثة أشهر، وبذلك يكون تكلفة إنتاج الرغيف الواحد (١٨,٥قرش) بالسعر الحر.

كما تشير خريطة مقررات الدعم بموازنة العام الحالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ان إجمالي الدعم المباشر بلغ حوالى ١٦,٧٠ مليار جنيه منه حوالى ٨,٤٤ مليار جنيه دعماً للخبز.

- التكلفة الفعلية لانتاج الجوال زنة ١٠٠ كجم (١٢٠٠ رغيف) = ٤٥ جنيه
- الربح للجوال = ٢٠ جنيه
- التكلفة الفعلية للرغيف = ١٦,٨ قرش
- ربح الرغيف الواحد = ١,٧ قرش

مشكلة الدراسة:

يرى البعض أن عقد الاتفاق بين أصحاب المخابز والحكومة والقطاع العام لا يساعد ابدًا في رفع كفاءة نظام الدعم، وأنه على العكس يؤدي إلى تحويل جزء جديد من الدعم إلى أصحاب المخابز بدلاً من وصوله إلى مستحقيه، الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة هذا الموضوع بشكل جاد.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى دراسة بعض أهم بنود العقد مع التركيز على لائحة الجزاءات فى هذا العقد وهل هذه الجزاءات كافية ومفيدة فى تحقيق أهداف الوزارة وهى عدم التصرف فى الدقيق وإنتاج خبز جيد مطابق للمواصفات يصلح للاستهلاك الآدمي.

أسلوب الدراسة وطبيعة البيانات :

أتبع فى هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفى والكمى مع استخدام بعض الأساليب الاحصائية، وقد أعتمدت الدراسة بصفة رئيسية على البيانات الأولية والتى تم جمعها من خلال الأستبيان بمحافظة الجيزة حيث تم اختيار قسمى أوسيم والوراق بمركزى أوسيم والوراق وقسم إمبابة بمركز إمبابة لأصحاب المخابز بالإضافة الى البيانات الثانوية من وزارة التموين والتجارة الداخلية (سابقًا)، والجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة المالية وغرفة صناعة الحبوب وكذلك البحوث والدراسات المتعلقة بهذا المجال.

توصيف العينة:

يبلغ عدد المخابز بأقسام أوسيم والوراق وإمبابة ٢٠٩ مخبز منها ٢٦ مخبز بقسم أوسيم (إدارة تموين أوسيم)، عدد ٦٩ مخبز بقسم الوراق (إدارة تموين الوراق)، عدد ١١٤ مخبز بقسم إمبابة بنسب بلغت نحو ١٢,٤%، ٣٣,١%، ٥٤,٥% للأقسام الثلاثة على التوالى من إجمالى عدد المخابز بها، هذا ولقد وجد أن مخابز مركز أوسيم موزعه على مدينة أوسيم وثمانية قرى هى زاوية نابت، الزاديه ، سقيل، الكوم الأحمر، برطس، البراجيل، القراطيين، مساكن الكهرباء بعدد ٤، ١، ١، ٤، ٢، ٦، ٦، ١، ١مخبز بنسب ١٥,٤%، ٣,٨%، ٣,٨%، ١٥,٤%، ٧,٨%، ٢٣,١%، ٢٣,١%، ٣,٨%، ٣,٨% على الترتيب من إجمالى عدد المخابز بقسم أوسيم.

كما أن المخابز الموجودة بقسم الوراق موزعة على مدينة الوراق وأربعة قرى هي بشتيل، وجزيرة محمد، طناش، وجزيرة الوراق بعدد ٤٧ ، ١٧ ، ٢ ، ١، ٢ مخبز بنسب ٦٨,٢% ، ٢٤,٦%، ٢,٩%، ١,٤%، ٢,٩% على التوالى من إجمالى عدد المخابز بقسم الوراق.

كذلك تبين أن عدد المخابز بقسم إمبابة (١١٤ مخبز) موزعة على ثلاثة إدارات هى إدارة تموين إمبابة ٣١ مخبز بنسبة ٢٧,٢%، ادارة تموين المنيرة الغربية ٤٧ مخبز بنسبة ٤١,٢% ، إدارة تموين المنيرة الشرقية ٣٦ مخبز بنسبة ٣٢,٦% من إجمالى عدد المخابز بقسم إمبابة (جدول رقم ١).

هذا وقد تم اختيار عينة عشوائية أخرى لكل من أراء المواطنين ورجال الضبط القضائى وأصحاب المخابز وخبراء الاقتصاد لعدد نحو (٥٠، ٢٠، ٦٠، ١٠) فرد بنسب تمثل نحو ٣٥,٧%، ١٤,٣%، ٤٢,٩%، ١,٧% من الإجمالي البالغ نحو ١٤٠ فرد على التوالى (جدول رقم ٢).

نتائج الدراسة:

أولاً: الدعـــم:

المفهوم العلمى للدعم أو الاعانة Subsidy انه يمثل نوعا من أنواع الإعانات التـــى تمنحهـــا الحكومات للمواطنين عن طريق عرض واتاحه بعض السلع والخدمات الأساسية بأسعار تقـــل عـــن التكلفة الحقيقية لها، سواء كانت تلك التكلفة هى تكلفة انتاجها او تكلفة استيرادها أو سعر تصديرها فى حالة تصديرها للخارج، وان مشكلة الدعم فى مصر هى جزء من المشكلة الاقتصادية، وتتلخص فى تزايد الاحتياجات الاستهلاكية، والضغوط السكانية من ناحية مع موارد اقتصادية محدودة من ناحيـــة أخرى، وتعتبر قضية الأسعار والسياسات السعرية بما فيها سياسة دعم أسعار السلع الغذائية، من أهم وأخطر القضايا التى تواجه الاقتصاد المصرى، خاصة بعد ربط مستوى أسعار السلع المحلية بمستوى الأسعار العالمية.[١] (فوزي حليم. سبتمبر ٢٠٠٥).

وتشير خريطة مقررات الدعم بموازنه العام الحالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى أن الدعم يقسم الى دعم مباشر وغير مباشر حيث يتبين من جدول رقم (٣) ان قيمة دعم الخبز بالأسعار الجارية ارتفعت من حوالى ١,٢٦ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالى ٨,٤٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بزيـــادة تقدر بنحو ٧,١٨ مليار جنيه بنسبه تمثل نحو ٦٤٩% من عام ١٩٩١/٩٠ بمتوسط بلغ حوالى ٢,٨٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.[٢](طارق نوير. سبتمبر٢٠٠٥).

الجدول رقم (١) : عدد المخابز بمراكز أوسيم والوراق وإمبابة عام ٢٠٠٦.

مركز اوسيم		مركز الوراق		مركز إمبابة	
القرية	عدد المخابز	القرية	عدد المخابز	القرية	عدد المخابز
مدينة اوسيم	٤	مدينة الوراق	٤٧	ادارة تموين امبابة	٣١
زاوية نابت	١	بشتيل	١٧	ادارة تموين المنيرة الغربية	٤٧
الزادية	١	جزيرة محمد	٢	ادارة تموين المنيرة الشرقية	٣٦
سقيل	٤	طناش	١		
الكوم الأحمر	٢	جزيرة الوراق	٢		
برطـــس	٦				
البراجيل	٦				
القيراطين	١				
مساكن الكهرباء	١				
الإجمالى	٢٦		٦٩		١٤

المصدر: جمعت وحسبت من ارادات تموين مراكز اوسيم والوراق وإمبابة، الاستبيان الخاص بالدراسة.

الجدول رقم (٢) : عينة الدراســة خلال عام ٢٠٠٦.

الأراء	العدد	%
اراء المواطنين	٥٠	٣٥,٧
رجال الضبط القضائى	٢٠	١٤,٣
أصحاب المخابز	٦٠	٤٢,٩
خبراء الاقتصاد	١٠	٧,١
الإجمالــى	١٤٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من أستمارة الأستبيان الخاصة بالدراسة.

الجدول رقم (٣) : تطور قيم وكمية دعم الخبز واردات القمح خلال الفترة (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٦/٢٠٠٥).

السنوات	دعم الخبز ودقيق القمح (مليون جنيه)	اجمالى حصص الدقيق التموينية (الف طن)	إجمالى دعم الغذاء (مليون جنيه)	قيمة واردات القمح ودقيقة (مليون دولار)	كمية واردات القمح ودقيقه ألف طن)
١٩٩١/٩٠	١٢٥٥	٢٢١٣	٢٤٠٠	٥٤٤,٧	٦٣٢٩
١٩٩٢/٩١	١٠٥٧	٢٢٨٩	٢٤٨٢	٣٧,٩٠١	٧٠٢٤
١٩٩٩٣/٩٢	١٣٠٨	٢١٣٢	٢٤٥٠	١٠,٩٠١	٧١٣٩
١٩٩٤/٩٣	١٤٢٤	٢٠٢٧	٢٤٨٦	٨٨,٣٩	٧٤٢٧
١٩٩٥/٩٤	١٤٨٦	٢٤٥٣	٢٤٩٢	٩٦٤,٦	٥٠٥٠
١٩٩٩٦/٩٥	٢١٨٥	٢٧٠٧	٣٥١١	٨٨٤,٩	٥٩٩٨
١٩٩٧/٩٦	٢٣٠٧	٢٤١٨	٣٦٦٨	٨٩٢,٤	٤٩٨٥
١٩٩٨/٩٧	٢٣٨٠	٢٧٨٨	٣٧٧٧	٧٠٢,٦	٤٨١٢
١٩٩٩/٩٨	٢٤٦٠	٣٠٢١	٣٨٥٦	٤٨٩,٦	٣٧٢٧
٢٠٠٢/٩٩	٢٥٦١	٢٩٩٣	٤٠١٩	٥١٩,١	٣٨٧١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٧٤٤	٣٢٧٧	٤٤٣٧	٩٣٦,١	٦٣٢٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٩٥٠	٣٥٢٧	٤٩٠٨	١٢٢٩,٢	٧٠٢٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٠٠٩	٣٩٦٣	٤٨٢٣	١٤٣٤,٩	٧١٣٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٢٠١	٤٠٣٧	٤٨٢١	١٨٥٦,٨	٧٤٢٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧١٣٤	٦٦٤٨	١٢٦٠١	١٤٧٤,٦	٥٠٥٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٤٤٢	٥٧١٦	١٢٦٠٠	–	–
المتوسط	٢٨٦٩	٣٢٥٧	٤٦٤٦	١٠٤٥	٥٩٥٤

المصدر: جمعت وحسبت من:

(١)- وزارة التموين والتجارة الداخلية، إدارة المخابز- المكتب الفنى ، بيانات غير منشورة ، القاهرة.

(٢)- وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ٢٠٠٦/٢٠٠٥

(-)- بيانات متاحة.

كما تزايد قيمة دعم الغذاء بالأسعار الجارية من نحو ٢,٤ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالى ١٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بزيادة تقدر بنحو ٩,٢ مليار جنيه بنسبة تمثل نحو ٣٨٣% من عام ١٩٩١/٩٠ بمتوسط ٤,٦٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

كما يتبين أيضاً ان إجمالي الكمية المدعمة من دقيق القمح زادت من نحو ٢,٢١ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالى ٥,٧٢ مليون طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بزيادة تقدر بنحو ٣,٦٦ مليون طن خلال فترة الدراسة.

كما زادت قيمة الواردات من القمح ودقيقة من نحو ٥٤٤ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ الى نحو ١,٤٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بزيادة تقدر بنحو ٩٢٦ مليون دولار خلال فترة الدراسة ، بينما تناقصت كمية واردات القمح ودقيقة من نحو ٦,٣٣ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ الى نحو ٥,٠٥ مليون طن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنقص يقدر بنحو ١,٢٨ مليون طن خلال فترة الدراسة وبالتالى يرجع زيادة قيمة الواردات على الرغم من انخفاض كمية الواردات من القمح ودقيقة الى تغير سعر الصرف بالجنيه المصرى.

ثانيـــاً:إنتاج الخبز:

ينتج الخبز في مصر أما في المخابز المرخص لها، او في المنازل العائلية (خاصة في الريف) ، حيث يفضل البعض انتاجها منزلياً، هذا ويبلغ عدد المخابز البلدي ١٤٢٥٩ مخبزاً موزعة في كلا من حضر وريف مصر.

*** توزيع المخابز البلدية وحصص دقيق القمح على مستوى محافظات الجمهورية:**

توضح بيانات جدول رقم (٤) توزيع المخابز البلدية وحصص الدقيق على محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حيث تبين ان توزيع حصص الدقيق البلدى المدعم وفقا لتوزيع المخابز البلدية بأن محافظات الوجه البحرى تحتل المرتبة الأولى من اجمالى عدد المخابز البلدية وحصص الدقيق البلدى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنسب تقدر بحوالى ٣٨,٤٤%، ٣٤,٣١% على الترتيب، بينما تأتى محافظات الوجه القبلى فى المرتبة الثانية بنسب بلغت نحو ٣٨,٢٤%، ٣٣,٣٧% من اجمالى عدد المخابز البلدية وحصص الدقيق البلدى الموزع على محافظات الجمهورية وجاءت المحافظات الحضرية فى المرتبة الثالثة بنسب تقدر بنحو ٢٠,٨٨%، ٢٩,٨٧% على الترتيب، بينما جاءت محافظات الحدود فى المرتبة الأخيرة بنسب بلغت حوالى ٢,٤٤%، ٢,٤٦% على التوالى.

كما يتبين أيضاً من نفس الجدول ان متوسط نصيب الفرد اليومى من الخبز البلدى يرتفع فى محافظات الحدود ومقارنة بباقى محافظات الجمهورية حيث بلغ نحو ٣,٠٩% رغيف/يوم يلية المحافظات الحضرية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الخبز البلدى يومياً نحو ٢,٩٦ رغيف/يوم ثم

محافظات الوجه القبلى حيث قدر متوسط نصيب الفرد اليومى من الخبز البلدى بنو ١,٦٠ رغيف /يوم وتأتى فى المرتبة الأخيرة محافظات الوجه البحرى حيث بلغ متوسط نصيب الفرد اليومى من الخبز البلدى نحو ١,٤٢ رغيف/يوم.

- عدم عدالة التوزيع الجغرافى لمنافع رغيف الخبز البلدى المدعم:

تشير الأوضاع الحالية ونتائج الدراسات السابقة أن هناك عدم عدالة فى توزيع منافع رغيف الخبز البلدى المدعم بين محافظات الجمهورية، سواء تمثل هذا فى عدم التناسب بين هذه المنافع وعدد السكان او بينها وبين الظروف المعيشية والاقتصادية فى كل محافظة حيث يتضح من جدول رقم (٥).

(١) وجود عدم تناسب بين نصيب محافظات الجمهورية من الدعم الموجه لرغيف الخبز البلدى وبين مساهمتها فى إجمالى عدد السكان.

(٢) يتحيز الدعم لصالح المحافظات الحضرية حيث تحصل المحافظات الحضرية على حوالى ٢٣,٣% من إجمالى منافع دعم الخبز فى حين لا يتعدى نصيبها من السكان حوالى ١٨% ومن ناحية أخرى تبلغ مساهمة محافظات الوجه البحرى على ٤٣% من إجمالى السكان وتحصل على حوالى ٣٤% من إجمالى منافع دعم الخبز،

(٣) أن هناك حاجة لاعادة النظر فى توزيع منافع الخبز بما يتناسب مع حالة الفقر فى كل محافظة حيث ان محافظات الوجه القبلى تساهم بحوالى ٦٥% من اجمالى الفقر على مستوى الجمهورية ، بينما تحصل فقط على ٤٠% من منافع دعم الخبز البلدى، بينما تساهم المحافظات الحضرية بحوالى ٦% فقط من الفقر على مستوى الجمهورية وتحصل على ٢٣,٣% من منافع دعم الخبز البلدى.

(٤) بالنظر الى عدالة توزيع المخابز على محافظات الجمهورية نجدها الى حدا ما تتناسب مع توزيع السكان، وان كان التوزيع يتحيز لصالح محافظات الوجه القبلى والمحافظات الحدودية.

(٥) بشكل عام تعتبر محافظات الوجه القبلى اكثر عدالة فى التناسب بين نصيبها من السكان ومساهمتها فى إجمالى الفقر من ناحية ونصيبها من منافع دعم الخبز والمخابز من ناحية أخرى وذلك مقارنة بالمحافظات الأخرى.

الجدول رقم (٤): توزيع المخابز البلدية وحصص دقيق القمح البلدى على محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠٠٤ .

المحافظات	اجمالى عدد المخابز البلدية	% عدد المخابز البلدية	اجمالى حصة المخابز من الدقيق البلدى (الف طن)	% حصص الدقيق	إجمالى انتاج الخبز البلدى (مليون رغيف يوم)	نصيب الفرد من الخبز البلدى (رغيف/يوم)
القاهرة	١٢٦١	١٠,٣٧	٨١٣,٩	١٩,٧٨	٨٩٥٣	٣,١٩
الأسكندرية	٩٥٤	٧,٨٥	٣٤٠,٥	٨,٢٧	٣٧٤٦	٢,٧١
بور سعيد	١٣٣	١,٠٩	٣٩,٠٢	٠,٩٥	٤٢٩	٢,٢٠
السويس	١٩٠	١,٥٦	٣٥,٤١	٠,٨٦	٣٩٠	٢,٢١
اجمالى المحافظات الحضرية	٢٥٣٨	٢٠,٨٨	١٢٢٩	٢٩,٨٧	١٣٥١٩	٢,٩٦
كفر الشيخ	٢٥٤	٢,٠٩	٧٩,٢٤	١,٩٣	٨٧٢	٠,٩٣
الدقهلية	٤٣٣	٣,٥٦	٢٣٦,٧	٥,٧٥	٢٦٠٤	١,٤٦
الغربية	٥٨١	٤,٧٨	١٩١,٥	٤,٦٥	٢١٠٧	١,٤٨
المنوفية	٥٦٧	٤,٦٦	١٥٠,٢	٣,٦٥	١٦٥٢	١,٤١
دمياط	٢٣٣	١,٩٢	٧٣,٠٢	١,٧٧	٨٠٣	٢,٠٦
البحيرة	٤٢١	٣,٤٦	١٤٢,٩	٣,٤٧	١٥٧٢	٠,٩٣
الشرقية	١١١٢	١,١٥	٢٣٥,٦	٥,٧٣	٢٥٩٢	١,٤٠
الأسماعيلية	١٠٩	١,٧٢	٣٤,١٥	٠,٨٣	٣٧٦	١,٢٠
القليوبية	٨٦٣	٧,١٠	٢٦٩,١	٦,٥٤	٣٩٦٠	٢,١١
إجمالى محافظات الوجة البحرى	٤٦٧٣	٣٨,٤٤	١٤١٢	٣٤,٣١	١٥٥٣٢	١,٤٢
قنـــا	٣٠٨	٢,٥٣	٨٠,٨٧	١,٩٧	٨٩٠	٠,٨٤
أســـوان	٢٢٩	١,٨٨	٩٦,٠٩	٢,٣٤	١٠٥٧	٢,٦١
الفيـــوم	٤٠٣	٣,٣٢	٩٥,٤٦	٢,٣٢	١٠٥٠	١,٤٠
الأقصـــر	٧٠	٠,٥٨	١٩,٢٧	٠,٤٧	٢١٢	١,٣٩
أســـيوط	٧٩٠	٦,٥٠	٢٠٠,١	٤,٨٦	٢٢٠١	١,٨٧
بنى ســـويف	٣٧١	٣,٠٥	١١٥,٢	٢,٨٠	١٢٦٧	١,٥٥
المنيـــا	٩٩٨	٨,٢١	٢٣٤,١	٥,٦٩	٢٥٧٥	١,٧٦
ســـوهاج	٦١٠	٥,٠٢	١٤٣,٤	٣,٤٨	١٥٧٧	١,١٥
الجيزة	٨٧٠	٧,١٦	٣٨٨	٩,٤٣	٤٢٦٨	٢,٠٩
اجمالى محافظات الوجة القبلى	٤٦٤٩	٣٨,٢٤	١٣٧٣	٣٣,٣٧	١٥١٠٣	١,٦٠
الوادى الجديد	٣٤	٠,٢٨	٣٠,٨	٠,٧٥	٣٣٩	٣,٥٣
شمال سيناء	٥٣	٠,٤٤	١٦,١١	٠,٣٩	١٧٧	١,٥٩
ج سيناء	٤٥	٠,٣٧	٨,٥٢	٠,٢١	٩٤	٤,٠١
البحر الأحمـــر	٥٤	٠,٤٤	٢٥,٨٢	٠,٦٣	٢٨٤	٤,٢١
مطـــروح	١١٠	٠,٩	٢٠,١٣	٠,٤٩	٢٢٢	٢,٢٨
اجمالى محافظات الحدود	٢٩٦	٢,٤٤	١٠١,٤	٢,٤٦	١١١٥	٣,٠٩
اجمالى الجمهورية	١٢١٥٦	١٠٠	٤١١٥	١٠٠	٤٥٢٦٥	١,٧٩

المصدر: جمعت وحسبت من :

١- وزارة التموين والتجارة الداخلية، إدارة المخابز- المكتب الفنى ، بيانات غير منشورة ، القاهرة.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومى لمعلومات، إدارة الحاسب الآلى.

الجدول رقم (٥): التوزيع الجغرافى لمنافع رغيف الخبز البلدى المدعم على مستوى أقاليم الجمهورية عام ٢٠٠٤.

المحافظة	تعداد سكان ٢٠٠٤		ارغفة الخبز البلدى المنتجة فى المحافظة يومياً		مخابز الخبز البلدى		نصيب المحافظة من الفقراء %
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
المحافظة الحضرية	١٢٦١٣	١٨	٣٩٠٠٣٠	٢٣,٣	٢٥٥٢	١٧,٩	٦,٣٥
محافظات الوجه البحري	٣٠٣٠٦	٤٣,٣	٥٦٨٢٣	٣٤	٥٦٤٧	٣٩,٦	٢٦,٣٦
محافظات الوجه القبلى	٢٦٠٧٧	٣٧,٣	٦٧٣	٤٠,٣	٥٧٦٨	٤٠,٥	٦٥,٤٦
المحافظات الحدودية	١٠٠١	١,٤	٣٩٩١	٢,٤	٢٩٢	٢	٠,٨٦
الإجمـــــالى	٦٩٩٩٧	١٠٠	١٦٧١١٨	١٠٠	١٤٢٥٩	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (١) بالملحق.

محاضر مخالفات انتاج الخبزوانتشار ظاهرة الطوابير:

من المعروف أنه يوجد طوابير على المخابز البلدية بسبب ١- ارتفاع نسبة من هم تحت خـط الفقر الذين يعتمدون بصفة رئيسية على الخبز كمكون غذائى اساسى للوجبات. ٢- ارتفاع أسـعار بدائل الخبز المدعم فوق قدرة الفقراء سواء من الخبز الحر البلدى أو الفينو. ٣- عدم كفاية الكميات المنتجة للطلب عليها بالإضافة الى انخفاض سعره ولذلك يستخدم كعلف للحيوانات والدواجن، كما ان أوجه القصور المتعددة فى نظام دعم رغيف الخبز البلدى جعلت من عملية الرقابـة علـى النظـام وضمان سلامته مهمه شاقة وينعكس ذلك فى إجمالى عدد المحاضر التى حررت بمعرفـة أجهـزة الرقابة للمخابز والتى بلغ عددها حوالى (٢٢٢) الف محضر خلال عام ٢٠٠٤ كما يتضح من جدول رقم (٦) ولقد تبين ان عدد محاضر نقص وزن الخبز بلغ نحو ٣٥,٩ ألف محضر، وحوالى ٦١,٧ ألف محضر لمواصفات الخبز، ٢٩ ألف محضر لتهريب الدقيق و ٣,٩ ألف محضر لتوقف مخـابز عن الانتاج، ونحو ٥,١ ألف محضر لعدم انتظام السجلات، ونحو ٣٤,٦ ألف محضر لبيع الخبـز بسعر مرتفع، ونحو ٥١,٤ الف محضر مخالفات أخرى.

الجدول رقم (٦): المحاضر التى حررت للمخابز خلال عام ٢٠٠٤.

نوع المخالفة	العدد
نقص وزن الخبز	٣٥٩٨٣
مواصفات الخبز	٦١٧١٦
تهريب وتجميع دقيق	٢٩٠٢٣
توقف مخابز عن الإنتاج	٣٩٣٧
عدم انتظام سجلات	٥١٤٣
بيع الخبز بسعر مرتفع	٣٤٥٨٧
مخالفات	٥١٤٢٨
الإجمالى	٢٢١٨١٧

المصدر: جمعت وحسبت من النشرة الشهرية من وزارة التموين والتجارة الداخلية ، يناير ٢٠٠٥ صـ ٣٢

كما يوضح جدول رقم (٧) عدد المحاضر التى حررت للمخابز بمراكز أوسيم والوراق وامبابة عام ٢٠٠٦ حيث تبين انها بلغت نحو ٣٤ محضرا تم توزيعها كالتالى : حوالى ٥ محاضر لنقص وزن الخبز نسبة احتمال حدوثة ١٤,٧% وحوالى ٧ محاضر لمواصفات الخبز نسبة احتمال حدوثها ٢٠,٥% ونحو ٧ محاضر لتهريب وتجميع دقيق نسبة احتمال حدوثها ٢٠,٥% ونحو ٣ محاضر لتوقف مخابز عن الإنتاج نسبة احتمال حدوثها ٨,٨% ونحو ٤ محاضر لعدم انتظام السجلات نسبة احتمال حدوثها ١١,٨% وحوالى ١ محضر لبيع الخبز بسعر مرتفع نسبة احتمال حدوثها ٢,٩%.

الجدول رقم (٧) : عدد المحاضرات التى حررت للمخابز بمراكز إمبابة وأوسيم والوراق عام ٢٠٠٦.

البيان / نوع المخالفة	مراكز			الاجمالى	احتمال الحدوث
	أوسيم	الوراق	إمبابة		
نقص وزن الرغيف	٢	١	٢	٥	١٤,٧
مواصفات خبز	٣	٢	٢	٧	٢٠,٥
تهريب وتجميع دقيق	٢	٣	٢	٧	٢٠,٥
توقف مخابز عن الانتاج	١	٢	–	٣	٨,٨
عدم انتظام سجلات	١	٢	١	٤	١١,٨
بيع الخبز بسعر مرتفع	١	–	–	١	٢,٩
مخالفات أخرى	٢	٢	٣	٧	٢٠,٥
الاجمالى	١٢	١٢	١٠	٣٤	١٠٠
اجمالى عدد المخابز	٢٦	٦٩	١٠٤	٢٠٩	

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الأستبيان الخاصة بالبحث.

وحوالى ٧ محاضر لمخالفات أخرى نسبة احتمال حدوثها ٢٠,٥% من اجمالى عدد مخابز العينة البالغة ٢٠٩ مخبز، بواقع ١٠٢ محضر بقسم أوسيم بنسبة تمثل نحو ٣٥,٣% من اجمالى عدد المحاضر البالغ نحو ٣٤ محضر ونحو ١٢ محضر بقسم الوراق بنسبة تمثل نحو ٣٥,٣% من الإجمالى ونحو ١٠ محاضر بقسم امبابة بنسبة تمثل نحو ٢٩,١% من اجمالى عدد المحاضر.

ومن خلال استعراض عدد المحاضر التى حررت لأصحاب المخابز بمراكز أوسيم والوراق وإمبابة يمكن ملاحظة انخفاض عدد المحاضر التى حررت وربما يرجع ذلك الى عقد الاتفاق الذى تم بين وزارة التضامن الاجتماعى وأصحاب المخابز وبذلك ادى هذا العقد الى تقليص دور الجهة الرقابية علي المخابز بسبب اللجنة الرباعية بالإضافة الى أن معظم الدعم ذهب الى أصحاب الخابز وليس لمستحقيه وكذلك اعطائهم حافز خمس جنيهات على الجوال (١٠٠كجم) فى حالة عدم تحرير مخالفة وأيضاً أعطائهم جوال الدقيق ١٠٠ كجم بسعر (١٦ جنيه) للمخابز التى تعمل بالسولار (٥ جنيه دعم من الحكومة نتيجة لأرتفاع سعر السولار) وبسعر (٢١جنيه للمخابز التى تعمل بالغاز الطبيعى).

وتشير بعض الآراء إلى أن زيادة بعض حصة المخبز قد تغري أصحابه بتسريب وتهريب جزء منه إلى المخابز التي تنتج خبزاً غير مدعم مرتفع الثمن، وبتحليل العلاقة الكمية بين الكميات

المهربة التي تم ضبطها وحصة المخبز تبين أن هناك ارتباطاً موجباً مرتفعاً بينهما حيث بلغ معامل الارتباط البسيط نحو ٠,٧٥، كما تشير معادلة الانحدار إلى أن نتيجة قياس للعلاقة بين حصة الدقيق للمخبز وكمية الدقيق المهربة قد تأكدت معنوية العلاقة بمعدل معنوى احصائياً بلغ نحو ٠,٠٨ كيلوجرام من متوسط الكمية المهربة، وإن ٥٦% من التغيرات الحادثة فى كمية الدقيق المهربة بالكيلوجرام ترجع الى حصة الدقيق بالجوال زنة ١٠٠ كجم، والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مقيسة.

$$\hat{ص}_{مـ} = ٢,٧٦ + ٠,٠٨ \text{ س}_{مـ} \qquad ر^{٢}=٠,٥٦ \qquad ف=٤١,٢$$
$$(١,٢٧) \quad (٦,٤٢)$$

كذلك قد تأكدت المعنوية الاحصائة لاختبار الفرق بين المتوسطين بين حصة الدقيق وكمية الدقيق المهرية، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة نحو (٨,٣) وبلغ المدى بين الحد الادنى والأعلى نحو (٤ - ٢١) جوال زنه ١٠٠ كجم/مخبز ونحو (٥٤-٤٠٠) كجم للكمية المحولة.

☐ **التقيم الاقتصادى لعقد الاتفاق لانتاج خبز مدعم ٨٢%:**

تم عمل عقد الاتفاق بين كل من وزارة التضامن الاجتماعى (طرف أول) وقطاع الأعمال والقطاع الخاص مسئول عن صرف الدقيق (طرف ثان) وصاحب المخبز (طرف ثالث)، وقد تضمن هذا العقد ١٨ بندا ، ويعتبر أهمها على الاطلاق البند الثامن الذى يتم بمقتضاه دفع قيمة ١٠% من حصة الدقيق المقررة للمخبز بحد ادنى ٢ شيكارة/يوم زنه ٥٠ كجم لمدة خمسه عشر يوماً بالسعر الحر فى حالة إنتاج خبز ناقص الوزن من (١٠ جرام – ٢٠ جرام) فى الرغيف الواحد مع تكرار انتاج خبز مخالف للمواصفات ثلاث مرات خلال شهرين وكذلك عدم إنتظام سجل حركة الدقيق.

كما يتناول هذا البند أيضاً قيمة نسبه ٢٠% من حصة الدقيق المقررة للمخبز بحد ادنى عدد ٤ شيكارة/يوم زنه ٥٠ كجم لمدة شهر بالسعر الحر فى حالة إنتاج خبز ناقص الوزن اكثر من (٢٠ جرام –٣٠ جرام) فى الرغيف الواحد وعدم إمساك سجل حركة الدقيق بالمخبز وقت التفتيش وكذلك توقف المخبز عن الإنتاج دون الحصول على أذن بالتوقف من ادارة التموين المختصة وتصرف المخبز فى جزء من الحصة.

كما يتم إيقاف صرف حصة الدقيق المقررة للمخبز لمدة ثلاثة أشهر مع الأنذار بسحب الترخيص فى حالة:

-إنتاج خبز ناقص الوزن اكثر من ٣٠ جرام فى الرغيف الواحد.

بيع الخبز البلدى بأزيد من السعر المقرر.

تعدى العاملين بالمخبز على اللجنة المسئولة عن مراقبة المخبز.

بيع الخبز للمطاعم أو القرى السياحية أو لغير الاستهلاك الآدمي.

كما يتم إلغاء الحصة التموينية للمخبز عند تقديم تقرير من اللجنة المسئولة عن مراقبة المخبز يفيد تصرف المخبز فى حصة الدقيق المنصرفة له مع الزام صاحب المخبز بسداد ثمن الدقيق المنصرف فيه بالسعر الحر يوم المخالفة بموجب حوالة بريدية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية كما يتبين من البند الثانى عشر ان تكلفة إنتاج خبز الجوال الدقيق استخراج ٨٢% زنه ١٠٠كجم ٦٥

جنيه بالإضافة الى خمس جنيهات حافز جودة للجوال تصرف كل ثلاثة أشهر وبذلك يكون تكلفة إنتاج الرغيف الواحد (١٨,٥ قرش) بالسعر الحر.

أما باقى البنـــود الستة عشر تتعلق بألتزام كل طرف من الأطراف الثلاثة بما يخصهم فى العقد وتنفيذه.

ولذلك يتم إجراء التقييم الاقتصادي لعقد إنتاج الخبز المدعم من خلال عرض أربعـــة ســـيناريوهات مختلفة بنقص وزن الرغيف الواحد (٩، ١٥، ٢٥,٥، ٤١) جرام على الترتيب يـــوفر فـــى الجـــوال الواحد زنه ١٠٠ كجم (١٢٠٠ رغيف) حوالى (١٠,٨، ١٨ ، ٣٠,٦ ، ٤٩,٢) كجم على الترتيـــب، وبذلك تم تطبيق السيناريوهات المختلفة من خلال دراسة البند الثامن فى العقـــد والخـــاص بلائحـــة الجزاءات والتى تنص على دفع قيمة نسبة ١٠% من حصة الدقيق المقررة للمخبز بحد أدنى عدد ٢ شيكارة/يوم زنه ٥٠ كجم بمبلغ ٦٥ جنيه لمدة خمسة عشر يوماً ٧١ يعادل نحو ٩٧٥ جنيه فى حالة إنتاج خبز ناقص الوزن من (١٠-٢٠) جرام، ويتم دفع نسبة ٢٠% من حصة الدقيق المقررة للخبز بحد أدني ٤ شيكارة/يوم زنه ٥٠ كجم بمبلغ ١٣٠ جنية لمدة شهر أى يعادل نحو ٣٩٠٠ جنيه، كمـــا يتم أيقاف المخبز لمدة ثلاثة أشهر مع إنذار بسحب الرخصة فى حالة إنتاج خبز ناقص الوزن أكثـــر من ٣٠ جرام للرغيف الواحد، وفيما يلى عرض لتقييم أثر هذا العقد على الدعم الموجه للمخبز الذي ينتج، بافتراض قيام اصحاب المخبز بالمخالفة التي قد يعاقب عليها كما فـــي الســـيناريوهات الثـــاني والثالث والرابع، ولا يعاقب عليها كما في السيناريو الأول.

أ)- قسم أوســـــيم:

يبين الجدول رقم (٨) عدد المخابز والكميات الواردة من الدقيق البلدى بـــالجوال/يـــوم زنـــه ١٠٠كجم، حيث بلغ إجمالى عدد المخابز نحو ٢٦ مخبز موزعة على مدينه أوسيم وثمانية قرى، وان إجمالى الكمية الواردة من الدقيق البلدى بلغت (١٩٤,٥) جوال/يوم أي حوالى ١٩,٤٥ طن ومن خلال السيناريوهات الأربعة يتضح من السيناريو الأول ان متوسط الكمية المتوفرة من الدقيق بلغـــت نحـــو ٥٢,٥١ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ نحو ٥٢,٥١ جنيه يوم/مخبز وهـــى مـــدفوعات محولـــه مـــن الحكومة لأصحاب المخابز ، وأن أعلى عائد بلغ نحو ٨٠,٧٣ جنيه يوم/مخبز بمدينة أوســـيم، وأقـــل عائد بلغ نحو ٣٥,١ جنيه يوم/مخبز بقرى القيراطين ومساكن الكهرباء، وبالنسبة للسيناريو الثانى فلقد تبين ان متوسط كمية الدقيق المتوفرة بلغت نحو ٨٧,٤٠ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلـــغ نحـــو ٨٧,٤٠ جنيه يوم/مخبز، وان أعلى عائد بلغ نحو ١٣٤,٥٥ جنيه يوم/مخبز بمدينة أوسيم وأقل عائد بلغ نحـــو ٥٨,٥ جنيه يوم/مخبز بقرى القيراطين ومساكن الكهرباء، وبالنسبة للسيناريو الثالث وجد ان متوسط كمية الدقيق المتوفرة بلغت ١٤٩,٦ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ ١٤٩,٦جنيه يوم/مخبز، وان أعلـــى عائد بلغ نحو ٢٣٠ جنيه يوم/مخبز بمدينة أوسيم، واقل عائد بلغ نحو ١٠٠ جنيه يوم/مخبـــز بقـــرى القيراطين ومساكن الكهرباء، أما بالنسبة للسيناريو الرابع فنجد ان متوسط كمية الدقيق المتوفرة بلغت نحو ٢٣٩,٣٦ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ نحو ٢٣٩,٣٦ جنيه يوم/مخبز وان أعلى عائد بلغ نحـــو ٣٦٨ جنيه بمركز أوسيم واقل عائد بلغ نحو ١٦٠ جنيه بقرى القيراطين مساكن الكهرباء.

قسم الـــوراق:

يبين الجدول رقم (٩) إجمالى عدد المخابز والكميات الواردة الدقيق البلدى بالجوال/يوم زنه ١٠٠كجم، حيث بلغ إجمالى عدد المخابز نحو ٦٩ مخبز موزعة على مدينة الوراق وأربعة قـــرى، وان إجمالى الكمية الواردة من الدقيق بلغت نحو ٥٩٧,٥ جوال/ يوم أى تعادل نحو ٥٩,٧٥ طن ومن خلال السيناريوهات المختلفة يتضح من السيناريو الأول ان متوسط الكمية المتوفرة من الدقيق بلغـــت نحو ٦٠,٧٩ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ ٦٠,٧٩ جنيه/يوم وهى مدفوعات محولة مـــن الحكومـــة لأصحاب المخابز وان أعلى عائد بلغ نحو ٦٤,٥٨ جنية يوم/مخبز بمدينة الوراق وأقل عائد بلغ نحو ٤٩,١٤ جنيه يوم/مخبز بقرية طناش، وبالنسبة للسيناريو الثانى نجد ان متوسط الكمية المتوفرة مـــن الدقيق بلغت نحو ١٠١,٣٢ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ نحو ١٠١,٣٢جنيه يوم/مخبـــز، وان أعلـــى عائد بلغ ١٠٧,٦٤ جنيه يوم/مخبز بمدينة الوراق، واقل عائد بلغ نحو ٨١,٩ جنيه يوم/مخبز بقريـــة طناش، وبالنسبة للسيناريو الثالث نجد أن متوسط الكمية المتوفرة من الدقيق بلغت نحو ١٧٣,٢ كجـــم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ نحو ١٧٣,٢ جنيه يوم/مخبز، وان أعلى عائد بلغ نحو ١٨٤ جنيه يوم/مخبز بمدينة الوراق واقل عائد بلغ نحو ١٤٠ جنيه يوم /مخبز بقرية طناش، أما بالنسبة للسيناريو الرابـــع نجد ان متوسط كمية الدقيق المتوفرة بالغت نحو ٢٧٧,١٢ كجم دقيق يـــوم/ مخبـــز بمبلـــغ نحـــو ٢٧٧,١٢ جنيه يوم/مخبز، وان أعلى عائد بلغ نحو ٢٩٤,٤ جنيه يوم/مخبز بمدينة الوراق، وان أقل عائد بلغ نحو ٢٤٤ جنيه يوم/مخبز بقرية طناش.

جـــ) قســـم إمبـــابة:

يبين الجدول رقم (١٠) إجمالى عدد المخابز والكميات الواردة من الدقيق البلدى بالجوال /يوم زنه ١٠٠ كجم حيث بلغ اجمالى عدد المخابز ١١٤ مخبزا موزع على ثلاث إدارات هى إدارة تموين امبابة وإدارة تموين المنيرة الغربية وإدارة تموين المنيرة الشرقية وأن إجمالى الكمية الـــواردة مـــن الدقيق البلدى بلغت حوالى ١٨٨١ جوال/يوم زنه ١٠٠ كجم اى تعادل نحو ١٨٨,١ طن ومن خـــلال السيناريوهات الأربعة المختلفة، تبين من السيناريو الأول متوسط كمية الدقيق المتوفرة قدرت بحوالى ١١٥,٨٣ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ نحو ١١٥,٨٣ جنيه يوم/مخبز وهى مدفوعات محولـــه مـــن الحكومة لأصحاب المخابز وان أعلى عائد بلغ نحو ١٤٧,٤٢ جنيه يوم/مخبز بإدارة إمبابة واقل عائد بلغ نحو ٩٦,٨٨ جنيه/يوم/مخبز بإدارة المنيرة الغربية، وبالنسبة للسيناريو الثانى نجـــد أن متوســـط الكمية المتوفرة قدرت بنحو ١٩٣,٠٥ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ نحو ١٩٣,٠٥جنيه يوم/مخبز، وان أعلى عائد بلغ نحو ٢٤٥,٧ جنيه يوم/مخبز بإدارة أمبابة واقل عائـــد بلـــغ نحـــو ١٦١,٤٦ جنيـــه يوم/مخبز بإدارة المنيرة الغربية، وبالنسبة للسيناريو الثالث نجد أن متوسط كميـــة الـــدقيق المتـــوفرة قدرت بحوالى ٣٣٠ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ ٣٣٠ جنيه يوم/مخبز، وان أعلى عائد بلغ نحو ٤٢٠ جنيه يوم/مخبز بدارة أمبابة، واقل عائد بلغ نحو ٢٧٦ جنيه يوم/مخبز بإدارة المنيرة الغربيـــة، أمـــا بالنسبة للسيناريو الرابع فنجد أن متوسط كمية الدقيق المتوفرة بلغت نحو ٥٢٨ كجم دقيق يوم/ مخبز بمبلغ نحو ٥٢٨ جنيه يوم/مخبز ، وان أعلى عائد بلغ نحو ٦٧٢ جنيه يوم/مخبز بإدارة تموين إمبابة، وأقل عائد بلغ نحو ٤٤١,٦ جنيه يوم/مخبز بإدارة تموين المنيرة الغربية.

الجدول رقم (٨): عدد المخابز والكميات الواردة من الدقيق البلدى بالجوال والعائد للمخبز/ يوم بقسم أوسيم عام ٢٠٠٦.

البيان	عدد المخابز	%	الكميات الوارده بالجوال زنه ١٠٠ كجم		السيناريو الاول نقص وزن الرغيف ٩ جرام		السيناريو الثانى نقص وزن الرغيف ١٥جرام		السيناريو الثالث نقص وزن الرغيف ٢٥,٥ جرام		السيناريو الرابع نقص وزن الرغيف ٤١ جرام	
القري			الاجمالى	المخبز الواحد	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية للمخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية للمخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية للمخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية للمخبز
مدينه أوسيم	٤	١٥,٤	٤٦	١١,٥	٨,٣٧	٨,٣٧	١٣٤,٥٥	١٣٤,٥٥	٢٣,٠	٢٣,٠	٣٦٨	٣٦٨
زاوية نابت	١	٣,٨	٧	٧	٤٩,١٤	٤٩,١٤	١١,٩	١١,٩	١٤٠	١٤٠	٢٢٤	٢٢٤
الزادية	١	٣,٨	٥،٥	٥،٥	٣٨,٦١	٣٨,٦١	٦٤,٣٥	٦٤,٣٥	١١٥	١١٥	١٧٦	١٧٦
سفيل	٤	١٥,٤	٢٤,٥	٦,١٣	٤٣,٠٣	٤٣,٠٣	٧١,٧٢	٧١,٧٢	١٢٥,٦	١٢٥,٦	١٩٦,١٦	١٩٦,١٦
الكوم الأحمر	٢	٧,٨	١٦	٨	٥٦,١٦	٥٦,١٦	٩٣,٦	٩٣,٦	١٦٠	١٦٠	٢٥٦	٢٥٦
برطس	٦	٢٣,١	٣٧	٦,٢	٤٣,٥٢	٤٣,٥٢	٧٢,٥٤	٧٢,٥٤	١٢٤	١٢٤	١٩٨,٤	١٩٨,٤
البراجيل	٦	٢٣,١	٤٨,٥	٨,١	٥٦,٨٦	٥٦,٨٦	٩٤,٧٧	٩٤,٧٧	١٦٢	١٦٢	٢٥٩,٢	٢٥٩,٢
القيراطيين	١	٣,٨	٥	٥	٣٥,١	٣٥,١	٥٨,٥	٥٨,٥	١٠٠	١٠٠	١٦٠	١٦٠
مساكن الكهرباء	١	٣,٨	٥	٥	٣٥,١	٣٥,١	٥٨,٥	٥٨,٥	١٠٠	١٠٠	١٦٠	١٦٠
الاجمالى	٢٦	١٠٠	١٩٤,٥	–	٥٢,٥١	٥٢,٥١	٨٧,٤٠	٨٧,٤٠	١٤٩,٦	١٤٩,٦	٢٣٩,٣٦	٢٣٩,٣٦

أسس الحساب: (١) الجوال ١٠٠ كجم يعطى ١٢٠٠ رغيف . – وزن الرغيف = ١٣٠ جرام = ٦٥% دقيق + ٣٥% رطوبة

(٢) السيناريو الاول نقص وزن الرغيف ٩ جرام = ١٢٠٠ X ٩ جرام = ١٠,٨ كجم خبز/ جوال= ٧,٠٢ كجم دقيق / جوال

(٣) السيناريو الثانى نقص وزن الرغيف ١٥ جرام = ١٢٠٠ X ١٥ جرام = ١٨ كجم خبز / جوال = ١١,٧ كجم دقيق / جوال

(٤) السيناريو الثالث نقص وزن الرغيف ٢٥,٥ جرام = ١٢٠٠ X ٢٥,٥ جرام = ٣٠,٦ كجم خبز / جوال= ٢٠ كجم دقيق/جوال

(٥) السيناريو الرابع نقص وزن الرغيف ٤١ جرام = ١٢٠٠ X ٤١ = ٤٩,٢ كجم خبز /جوال = ٣٢ كجم دقيق /جوال نفرض سعر كيلو جرام الدقيق فى السوق السوداء = ١٠٠ قرش

* تكلفة الجزاء الأول نقص وزن الرغيف من أكثر ١٠ : ٢٠ جرام = ٦٥ جنيه X١٥ يوم = ٩٧٥ جنيه * الجزاء الثانى نقص وزن الرغيف من أكثر من ٢٠ : ٣٠ جرام= ١٣٠ جنيه X ٣٠ يوم= ٣٠٠٠ جنيه

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة.

الجدول رقم (٩): عدد المخابز والكميات الواردة من الدقيق البلدى بالجوال / يوم والعوائد للمخبز الواحد بمركز الـــوراق عام ٢٠٠٦.

البيان	عدد المخابز	%	الكميات الواردة بالجوال زنه ١٠٠ كجم		السيناريو الاول		السيناريو الثانى		السيناريو الثالث		السيناريو الرابع	
المنطقة			الإجمالى	المخبز الواحد	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية/مخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية/مخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية/مخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية/مخبز
الوراق	٤٧	٦٨,٢	٤٣٤	٩,٢	٦٤,٥٨	٦٤,٥٨	١٠٧,٦٤	١٠٧,٦٤	١٨٤	١٨٤	٢٩٤,٤	٢٩٤,٤
بشتيل	١٧	٢٤,٦	١٢٣	٧,٢	٥٠,٥٤	٥٠,٥٤	٨٣,٠٧	٨٣,٠٧	١٤٤	١٤٤	٣٢٠,٤	٣٢٠,٤
جزيرة مجمد	٢	٢,٩	١٨	٩	٦٣,١٨	٦٣,١٨	١٠٥,٣	١٠٥,٣	١٨٠	١٨٠	٢٨٨	٢٨٨
طناش	١	١,٤	٧	٧	٤٩,١٤	٤٩,١٤	٨١,٩	٨١,٩	١٤٠	١٤٠	٢٤٤	٢٤٤
جزيرة الوراق	٢	٢,٩	١٥,٥	٧,٧٥	٥٤,٤١	٥٤,٤١	٩٠,٦٧	٩٠,٦٧	١٥٥	١٥٥	٢٤٨	٢٤٨
الاجمالى	٦٩	١٠٠	٥٩٧,٥	–	٦٠,٧٩	٦٠,٧٩	١٠١,٣٢	١٠١,٣٢	١٧٣,٢	١٧٣,٢	٢٧٧,١٢	٢٧٧,١٢

المصدر: جمعت وحسبت من أستمارة الأستبيان الخاصة بالدراسة.

*** تقييم العقد من وجهه نظر الأراء المختلفة:**

سبق القول أنه تم استطلاع راي بعض الفئات ذات الصلة لأثر هذا العقد، وتضمنت هذه الفئات مجموعة من المواطنين (٥٠ مواطناً)، وعدد من رجال الضبط القضائي (٢٠ فرداً) ، وعدد من أصحاب المخابز (٦٠ مالكاً) ، وعدد من خبراء الاقتصاد (١٠ خبراء) ، وتم استطلاع كل فئة حول مجموعة من الآثار، ولقد رأى ٨٠% من عينة المواطنين أن ظاهرة الطوابير لم تتغير، ويمكن القول أنها ازدادت سوءًا، كما رأى ٩٠% منهم أن المعاملة السيئة لهم وهم في الطوابير ما زالت كما هي، أما بخصوص أثر العقد على تحسين نوعية الخبز فرأى ٦٠% منهم أن ذلك قد تحقق، وبخصوص أثر العقد رجال الضبط القضائي فيرى ٨٠% أن هذا العقد يعطي ميزات لأصحاب المخابز ، وأجمعوا أن هذا العقد أثر سلبياً على أداءهم لأعمالهم (١٠٠%).

أما أصحاب المخابز فكانت كل إجاباتهم مؤيدة لهذا العقد ، حيث رأى نحو ٨٣% أنه أدى لتحسين نوعية الخبز، ونحو ٨٧% أشاروا لأن العقد أدى لزيادة حصص الدقيق ، وأن ٩٣% رأوا أنه زادت عدد ساعات العمل.

أما خبراء الاقتصاد الزراعي فأشار ٧٠% منهم إلى أن العقد أدى إلى تحسين نوعية الرغيف، في حين رأى ٨٠% أن هذا العقد لم يساعد في حل مشكلة الطوابير.

وباستخدام تحليل اختبار مربع كا^{2} لتقييم عقد إنتاج الخبز المدعم وفقاً للاراء المختلفة اتضح انه بالنسبة لارداء المواطنين سواء لكل من تحسين الطوابير والمعاملة وتحسين نوعيه الرغيف كانت كا^{2} الجدولية أكبر من كا^{2} المحسوبة وبذلك نقبل الفرض البديل بأن هناك فروق معنوية مؤكدة إحصائياً بإن العقد أدى الى أثر ايجابى لهذه البنود السابقة، أما بالنسبة لاراء رجال الضبط القضائى لمميزات العقد كانت كا^{2} المحسوبة أكبر من كا^{2} الجدولية وبذلك نرفض الفرض البديل بانه يوجد فروق معنوية وهى غير مؤكدة احصائيا لمميزات العقد، وبالنسبة لعيوب العقد وأثرة على عمل رجال الضبط القضائى كانت كا^{2} الجدولية اكبر من كا^{2} المحسوبة وبذلك نقبل الفرض البديل بأن هناك فروق معنوية مؤكدة احصائياً ان العقد له عيوب واثره على عمل رجال الضبط القضائى ، وبالنسبة لاراء اصحاب المخابز سواء لتحسين الانتاج وزيادة حصص الدقيق وعدد ساعات العمل كانت كا^{2} المحسوبة أكبر من الجدولية وذلك نرفض الفرض البديل بإن هناك فروق معنوية وغير مؤكدة احصائياً لكل من تحسين الإنتاج وزيادة حصص الدقيق وعدد ساعات العمل، إما بالسبة لاراء الخبراء الاقتصاديين سواء لتحسين نوعيه الرغيف وتحسين الطوابير كانت كا^{2} الجدولية اكبر من كا^{2} المحسوبة وبذلك نقبل الفرض البديل بإن هناك فروق معنوية مؤكدة أحصائياً بانه حدث تحسين لنوعيه الرغيف والطوابير (جدول رقم ١٢).

الجدول رقم (١٠): عدد المخابز والكميات الواردة من الدقيق البلدى بالجوال / يوم والعوائد للمخبز الواحد بمركز إمبابة عام ٢٠٠٦.

البيان	عدد المخابز	%	الكميات الوارده بالجوال زنه ١٠٠ كجم		السيناريو الاول		السيناريو الثانى		السيناريو الثالث		السيناريو الرابع	
المنطقة			الاجمالى	المخبز الواحد	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية/مخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية/مخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية/مخبز	الكمية كجم دقيق للمخبز	القيمة جنية/مخبز
إمبابة	٣١	٢٧,٢	٦٥١	٢١	١٤٧,٤٢	١٤٧,٤٢	٢٤٥,٧	٢٤٥,٧	٤٢٠	٤٢٠	٦٧٢	٦٧٢
المنيرة الغربية	٤٧	٤١,٢	٦٥٠	١٣,٨	٩٦,٨٨	٩٦,٨٨	١٦١,٤٦	١٦١,٤٦	٢٧٦	٢٧٦	٤٤١,٦	٤٤١,٦
المنيرة الشرقية	٣٦	٣١,٦	٥٨٠	١٦,١١	١١٣,٠٩	١١٣,٠٩	١٨٨,٤٩	١٨٨,٤٩	٣٢٢,٢	٣٢٢,٢	٥١٥,٥٢	٥١٥,٥٢
الاجمالى	١١٤	١٠٠	١٨٨١-	-	١١٥,٨٣	١١٥,٨٣	١٩٣,٠٥	١٩٣,٠٥	٣٣٠	٣٣٠	٥٢٨	٥٢٨

المصدر: جمعت وحسبت من أستمارة الأستبيان الخاصة بالدراسة.

الجدول رقم (١١) الاراء المختلفة لعقد اتفاق إنتاج خبز مدعم عام ٢٠٠٦.

البيـــان	العدد	عدد المشاهدات		عدد المشاهدات	
		السلبية	%	الايجابية	%
(١) اراء المواطنين	٥٠	–	–	–	–
أ–الطوابير	–	٤٠	٨٠	١٠	٢٠
ب– المعاملة	–	٤٥	٩٠	٥	١٠
جـ–تحسين نوعيه الرغيف	–	٢٠	٤٠	٣٠	٦٠
(٢) اراء رجال الضبط القضائى	٢٠	–	–	–	–
أ– مميزات العقد(*)	–	٤	٢٠	١٦	٨٠
ب– عيوب العقد **	–	٢٠	١٠٠	–	–
جـ–اثر العقد على علهم**	–	٢٠	١٠٠	–	–
(٣) اراء اصحاب المخابز	٦٠	–	–	–	–
أ–اثر العقد على تحسين الإنتاج	–	١٠	١٦,٧	٥٠	٨٣,٣
ب–اثر العقد على زيادة حصص الدقيق	–	٨	١٣,٣	٥٢	٨٦,٧
جـ–اثر العقد على ساعات العمل	–	٤	٦,٧	٥٦	٩٣,٣
(٤) أراء خبراء الاقتصاديين الزراعيين	١٠	–	–	–	–
أ–اثر اعقد على تحسين نوعيه الرغيف	–	٣	٣٠	٧	٧٠
ب– اثر العقد على تحسين الطوابير	–	٨	٨٠	٢	٢٠

* مميزات العقد لأصحاب المخابز

** عيوب العقد واثره على عمل رجال الضبط القضائى

المصدر: جمعت وحسبت من أستمارات الاستبيان الخاصة بالدراسة.

المدفوعات المحولة لأصحاب المخابز (دعم محول):

يوضح الجدول رقم (١٣) متوسط المدفوعات المحولة (دعم محول) للمخبز الواحد فى السنه بمراكز أوسيم والوراق وامبابة عام ٢٠٠٦، حيث تبين ان الدعم المحول للمخبز الواحد وفقاً للسيناريوهات الأربعة بلغ حوالى (١٩,٢، ٢٠,٣، ٨ ، ٤٣,٧) ألف جنيه بمركز أوسيم ، وحوالى (٢٢,٢، ٢٥,٣، ١٦,٤، ٥٠,٤) ألف جنيه بمركز الوراق، ونحو (٤٢,٣، ٦٠,٧، ٨١,٥، ٩٦,٢) الف جنيه بمركز أمبابة للسيناريوهات الأربعة على الترتيب.

- وفى حالة افتراض ان المخابز تخالف بنسبة ٥٠% فقط (ولا يتم تحرير مخالفة للمخبز) من إجمالى الكمية المستهلكة على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٦ /٢٠٠٧البالغة نحو ٧ مليون طن (يعادل ٧٠ مليون جوال زنة ١٠٠ كجم) وبتطبيق السيناريوهات الأربعة المختلفة على الكميات المخالف فيها بنسبة (٥٠%) تعادل نحو ٣٥ مليون جوال زنة ١٠٠ كجم بذلك نجد أن الدعم المحول لأصحاب المخابز فى السنة فى حالة نقص وزن الرغيف (٩ ، ١٥ ،٢٥,٥ ، ٤١) جرام/خبز/جوال يوفر نحو (٧,٠٢، ١١,٧، ٢٠، ٣٢) كجم دقيق/جوال وبذلك يكون العائد للسيناريوهات الأربعة نحو (٢٥٢، ٤٠٩,٥، ٧٠٠، ١١٢٠) مليون كجم دقيق يعادل حوالى (٢٥٢، ٤٠٩,٥، ٧٠٠، ١١٢٠) مليون جنيه أن متوسط الحافز للسيناريو الواحد ٣٧,٧* مليون جنيه، بذلك تكون المدفوعات المحولة لأصحاب المخابز وفقاً للسيناريوهات أربعة تبلغ نحو (٢٥٢، ٤٤٦,٧، ٧٣٧,٧، ١١٥٧,٧) مليون جنيه اذا متوسط عائد المخبز الواحد بلغ حوالى (١٨,٨، ٣٠,٦، ٢٥,٣، ٨٣,٨) ألف جنيه للسيناريوهات الأربعة على الترتيب من اجمالى عدد المخابز البالغ نحو ١٣٣٧٢ مخبز عام ٢٠٠٦. بذلك نجد أن اجمالى الدعم المحول للسيناريوهات الأربعة يبلغ نحو ٢٥٩٤,١ مليون جنيه بمتوسط ١٩٤ ألف جنيه للمخبز الواحد عام ٢٠٠٦.

- **عيوب العقد:** ان هذا العقد من أهم عيوبه انه يؤدى الى تقليص دور رجال الضبط القضائى وأساليب الرقابة على المخابز بالإضافة الى ان لائحة الجزاءات مبالغ فيها وان العقد لا يعطى الحق لرجال الضبط القضائى فى تحرير محاضر اذا كان وزن الرغيف اقل من ١٠ جرام.

٣-**مميزات العقد:** اتضح انه فى صالح أصحاب المخابز نظراً لأنه يتم توريد الجوال زنه ١٠٠كجم بسعر ١٦ جنيه للمخابز التى تعمل بالسولار(دعم ٥ جنيه للجوال) بسبب أرتفاع سعر السولار وبسعر ٢١ جنيه لمخابز التى تعمل بالغاز الطبيعى، بالإضافة الى الحوافز التى تعطى لأصحاب المخابز بواقع ٥ جنيه لانتاج الجوال زنه ١٠٠كجم/يوم فى حالة عدم تحرير مخالفة، كذلك ارتفاع تكلفة انتاج الجوال زنه ١٠٠كجم الى ٦٥ جنيه بالسعر الحر(أى تكلفة انتاج الرغيف الواحد ١٨,٥ قرش).

---

* الحافز = ٥ جنيه /جوال X عدد الأحولة = ٥ X ٢٢٦٣٣ الف جنيه = ١١٣,٢ مليون جنيه

إذاً متوسط الحافز للسيناريو الواحد (الثانى والثالث والرابع) = ٣٧,٧ مليون جنيه - السيناريو الأول ليس له حافز لأنه ليس له مخالفة.

الجدول رقم (١٢): نتائج تحليل اختبار مربع كا^{2} لتقييم عقد الانفاق انتاج الخبز المدعم وفقاً للأراء المختلفة بعينة الدراسة عام ٢٠٠٦.

البيـــــان	العدد	كا^{2} المحسوبة	كا^{2} الجدولية ٥%	الغرض
(١) اراء المواطنين	٥٠			
أ-الطوابير		٢٢,٥	٤٣,٨	•
ب- المعاملة		٣٥,٦	٤٣,٨	•
جـ-تحسين نوعيه الرغيف		٥	٤٣,٨	•
(٢) اراء رجال الضبط القضائى	٢٠			
أ- مميزات العقد		٣٦	٣٠,١	••
ب- عيوب العقد		٢٠	٣٠,١	•
جـ-اثر العقد على عليهم		٢٠	٣٠,١	•
(٣) اراء اصحاب المخابز	٦٠			
أ-تحسين الإنتاج		١٦٠	٤٣,٤	••
ب-زيادة حصص الدقيق		٢٤٢	٤٣,٤	••
جـ-ساعات العمل		٦٧٦	٤٣,٤	••
(٤) أراء خبراء الاقتصاديين الزراعيين	١٠			
أ-تحسين نوعيه الرغيف		٥,٣	١٦,٩٠	•
ب- تحسين الطوابير		٤,٥	١٦,٩٠	•

• يقبل العرض •• يرفض العرض

مرجع كا^{2}= $\frac{(\text{المشاهد} - \text{المتوقع})^{2}}{\text{المتوقع}}$ كا^{2} = مجـ $\frac{(\text{س} - \text{ت}^{2})}{\text{ت}}$

• س= المشاهد ← النجاح • ت = المتوقع ← الفشـل

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (١١)

الجدول رقم (١٣): المدفوعات المحولة في السنة بمراكز أوسيم والوراق وإمبابة عام ٢٠٠٦.

المراكز	عدد المخابز	اجمالى الكمية الواردة بالجوال زنة ١٠٠كجم	متوسط الكمية الواردة للمخبز بالجوال زنه ١٠٠ كجم	عوائد المخبز بالألف جنيه				تكلفة المخبز بالالف جنيه				المدفوعات المحولة للمخبز (دعم محول) بالالف جنيه			
				السيناريو الأول	السيناريو الثانى	السيناريو الثالث	السيناريو الرابع	السيناريو الأول	السيناريو الثانى	السيناريو الثالث	السيناريو الرابع	السيناريو الأول	السيناريو الثانى	السيناريو الثالث	السيناريو الرابع
أوسيم	٢٦	١٩٤,٥	٧,٥	١٩,٢	٣٢	٥٤،٨	٨٧،٦	–	١١,٧	٤٦,٨	٤٣,٨	١٩,٢	٢٠,٣	٨	٤٣,٧
الوراق	٦٩	٥٩٧,٥	٨,٦٦	٢٢,٢	٣٧	٦٣,٢	١٠١,١	–	٧٧,٧	٤٦,٨	٥٠,٧	٢٢,٢	٢٥,٣	١٦,٤	٥٠,٤
إمبابة	١١٤	١٨٨١	١٦,٥	٤٢,٣	٧٠,٥	١٢٠,٥	١٩٢,٧	–	٩,٨	٣٩	٩٦,٥	٤٢,٣	٦٠,٧	٨١,٥	٩٦,٢

أسس الحساب:- أ- متوسط عائد المخبز فى السنة = متوسط عدد الأجولة X ٣٦٥ يوم X كمية الدقيق المتوفر بالجوال زنه ١٠٠كجم ، متوسط عائد المخبز X ٣٦٥ يوم

- وزن الرغيف ١٣٠ جرام = ٦٥% دقيق + ٣٥% رطوبة * ٦٥ جنيه السعر الحر للجوال

ب- كمية لدقيق المتوفرة بالجوال (١) السيناريو الأول = ١٠,٨ كجم دقيق خبز/جوال X٦٥% دقيق = ٧,٠٢ كجم دقيق /جوال

(٢)السيناريو الثاني = ١٨ كجم دقيق خبز /جوال X٦٥% دقيق = ١١,٧ كجم دقيق /جوال

(٣)السيناريو الثالث = ٣٠,٦ كجم دقيق خبز /جوال X٦٥% دقيق = ٢٠ كجم دقيق /جوال

(٤)السيناريو الرابع = ٤٩,٢ كجم دقيق خبز /جوال X٦٥% دقيق = ٣٢ كجم دقيق /جوال

ج- تكلفة المخبز : بناءاً على لائحة الجزاءات بالعقد

(١) السيناريو الأول = نقص وزن الرغيف ٩ جرام ليس له تكلفة (لا يتم تحرير مخالفة للمخبز)

(٢)السيناريو الثانى = نقص وزن الرغيف ١٥ جرام = ٦٥ جنيه X ١٥ يوم = ٩٧٥ جنيه X عدد التقارير

(٣)السيناريو الثالث = نقص وزن الرغيف ٢٥,٥ جرام = ١٣٠ جنيه X ٣٠ يوم = ٣٩٠٠ جنيه X عدد التقارير

(٤)السيناريو الرابع = نقص وزن الرغيف ٤١ جرام = وقف المخبز لمدة ٩٠ يوم مع دفع الحصة بالسعر الحر = متوسط عدد الأجوله X ٦٥ جنيه X٩٠ يوم

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول أرقام (٨ ، ٩، ١٠)

الملخص

أستهدفت الدراسة التعرف على أهم بنود العقد مع التركيز على لائحة الجزاءات فى هذا العقد وهل هذه الجزاءات كافية فى تحقيق أهداف الوزارة وهى عدم التصرف فى الدقيق المدعم وانتاج خبز مطابق للمواصفات يصلح للاستهلاك الآدمي، وقد أعتمدت الدراسة بصفة رئيسية على البيانات الأولية والتى تم جمعها من خلال الأستبيان بمحافظة الجيزة.

وتشير نتائج الدراسة الى زيادة قيمة اجمالى الواردات من القمح ودقيقة من نحو ٥٤٤ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ الى نحو ١,٤٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بزيادة تقدر بنحو ٩٢٦ مليون دولار خلال فترة الدراسة، بينما تناقصت كمية واردات القمح ودقيقة من نحو ٦,٣٣ مليون طن عام ١٩٩١/٩٠ الى نحو ٥,٠٥ مليون طن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنقص قدرة ١,٢٨ مليون طن خلال فترة الدراسة ، كما تبين ان متوسط نصيب الفرد اليومى من الخبز البلدى يرتفع فى محافظات الحدود مقارنة بباقى محافظات الجمهورية حيث بلغ نحو ٣,٠٩ رغيف/يوم يليه المحافظات الحضرية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الخبز البلدى يومياً نحو ٢،٩٦ رغيف/يوم ثم محافظات الوجه القبلى حيث قدر متوسط نصيب الفرد اليومى من الخبز البلدى نحو ١،٦٠ رغيف/يوم وتأتى فى المرتبة الأخيرة محافظات الوجه البحرى حيث بلغ متوسط نصيب الفرد اليومى من الخبز البلدى نحو ١,٤٢ رغيف/يوم، كما تشير نتائج الدراسات السابقة الى ان هناك عدم عدالة فى توزيع منافع رغيف الخبز البلدى المدعم بين محافظات الجمهورية حيث يتحيز الدعم لصالح المحافظات الحضرية حيث تحصل على نحو ٢٣,٣% من اجمالى منافع دعم الخبز فى حين لا يتعدى نصيبها من السكان حوالى ١٨% ومن ناحية أخرى تبلغ مساهمة محافظات الوجه البحرى على ٤٣% من إجمالى السكان وتحصل على نحو ٣٤% من إجمالى منافع دعم الخبز، وان محافظات الوجه القبلى تساهم بحوالى ٦٥% من اجمالى الفقر على مستوى الجمهورية بينما تحصل على ٤٠% فقط من منافع دعم الخبز البلدى، بينما تساهم المحافظات الحضرية بحوالى ٦% فقط من الفقر على مستوى الجمهورية وتحصل على ٢٣,٣% من منافع دعم الخبز البلدى.

كما تبين ان اجمالى عد المخابز بقسم أوسيم بلغ ٢٦ مخبز وان إجمالى الكمية الواردة من الدقيق البلدى بلغت نحو (١٩٤,٥) جوال /يوم زنه ١٠٠كجم اى نحو ١٩,٤٥ طن، ومن خلال السيناريوهات الأربعة المختلفة نجد وأنه فى حالة نقص وزن الرغيف ٩ جرام يوفر نحو ٧,٠٢ كجم دقيق /جوال زنه ١٠٠ كجم وبالتالى يوفر نحو ٥٢,٥١ كجم دقيق يوم / مخبز كمتوسط بمبلغ بلغ نحو ٥٢,٥١ جنيه/يوم/مخبز ، وفى حالة نقص وزن الرغيف الواحد ١٥ جرام يوفر نحو ١١,٧ كجم دقيق /جوال زنه ١٠٠ كجم اى نحو ٨٧,٤٠ كجم دقيق يوم / مخبز يعادل ٨٧,٤٠ جنيه يوم/مخبز كمتوسط ، وفى حالة نقص وزن الرغيف الواحد ٢٥,٥ جرام يوفر نحو ٢٠ كجم دقيق

/جوال زنه ١٠٠ كجم اى يعادل نحو ١٤٩,٦ كجم دقيق يوم/مخبز يعادل نحو ١٤٩,٦ جنيه يوم/ مخبز كمتوسط ، وفى حالة نقص وزن الرغيف ٤١ جرام يوفر نحو ٣٢ كجم دقيق/جوال زنه ١٠٠ كجم اى نحو ٢٣٩,٣٦ كجم دقيق يوم/مخبز بمبلغ نحو ٢٣٩,٣٦ جنيه يوم/مخبز كمتوسط.

ان إجمالى عدد المخابز بقسم الوراق بلغ ٦٩ مخبز وان اجمالى كمية الدقيق البلدى بلغت نحو ٥٩٧,٥ جوال/يوم زنه ١٠٠ كجم اى يعادل نحو ٥٩,٧٥ طن ومن خلال السيناريوهات الأربعة المختلفة فى حالة نقص الوزن للرغيف الواحد نحو (٩، ١٥، ٢٥,٥، ٤١) جرام على الترتيب تبين ان متوسط عائد المخبز/يوم بلغ نحو(٦٠,٧٩، ١٠١,٣٢، ١٧٣,٢، ٢٧٧,١٢) جنيه/يوم/ مخبز على الترتيب.

كما اتضح ان اجمالى عدد المخابز بقسم امبابة بلغ نحو ١١٤ مخبز وان إجمالى الكمية الواردة بلغت نحو ١٨٨١ جوال/يوم زنه ١٠٠ كجم يعادل نحو ١٨٨,١ طن ومن خلال السيناريوهات الأربعة المختلفة تبين ان متوسط العائد بلغ نحو (١١٥,٨٣، ١٩٣,٠٥، ٣٣٠، ٥٢٨) جنيه/يوم/مخبز على الترتيب فى حالة نقص وزن الرغيف (٩، ١٥ ، ٢٥,٥، ٤١) جرام.

وبالنسبة للأراء المختلفة فى تقيم عقد الاتفاق اتضح من اراء المواطنين لنحو ٥٠ فرد أن نحو (٨٠% ،٩٠%، ٤٠%) من إجمالى عدد الأفراد على التوالى لم يحدث تحسن فى الطوابير والمعاملة للمواطنين وتحسين نوعيه رغيف الخبز، أما بالنسبة لاراء نحو ٢٠ فرد ومن رجال الضبط القضائى تبين ان ٨٠% ان العقد فى صالح أصحاب المخابز وأن ١٠٠% أن العقد له عيوب كثيرة ويقلص دور الرقابة على المخابز بسبب اللجنة الرباعية وبنود العقد المتعارضة، وبالنسبة لاراء نحو ٦٠ صاحب مخبز تبين ان نحو (٨٣,٣%، ٨٦,٧٢%، ٩٣,٣%) على التوالى ان العقد أدى الى تحسين نوعيه الرغيف وزيادة الحصص وزيادة عدد ساعات العمل، أما بالنسبة لاراء نحو ١٠ من الخبراء الاقتصاديين ان (٣٠%، ٨٠%) على الترتيب لم يحدث تحسن فى نوعيه الرغيف والطوابير.

أن متوسط المدفوعات المحولة (دعم محول) للمخبز الواحد فى السنة بمراكز أوسيم والوراق وامبابة عام ٢٠٠٦، وفقاً للسيناريوهات الأربعة بلغ حوالى (١٩,٢، ٢٠,٣، ٨، ٤٣,٧) ألف جنيه بمركز أوسيم ، وحوالى (٢٢,٢، ٢٥,٣، ١٦,٤، ٥٠,٤) ألف جنيه بمركز الوراق، ونحو (٤٢,٣، ٦٠,٧، ٨١,٥، ٩٦,٢) الف جنيه بمركز أمبابة للسيناريوهات الأربعة على الترتيب.

– وفى حالة افتراض ان المخابز تخالف بنسبة ٥٠% فقط (ولا يتم تحرير مخالفة بالمخبز) من إجمالى الكمية المستهلكة على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ البالغة نحو ٧ مليون طن (يعادل ٧٠ مليون جوال زنة ١٠٠ كجم) وبتطبيق السيناريوهات الأربعة المختلفة على الكميات المخالف فيها بنسبة (٥٠%) تعادل نحو ٣٥ مليون جوال زنة ١٠٠ كجم بذلك نجد أن الدعم المحول لأصحاب المخابز فى السنة فى حالة نقص وزن الرغيف (٩ ، ١٥ ،٢٥,٥ ، ٤١) جرام/خبز/جوال

يوفر نحو (٧,٠٢، ١١,٧، ٢٠، ٣٢) كجم دقيق/جوال وبذلك يكون العائد للسيناريوهات الأربعة نحو (٢٥٢، ٤٤٦,٧، ٧٣٧,٧، ١١٥٧,٧) مليون كجم دقيق يعادل حوالى (٢٥٢، ٤٤٦,٧، ٧٣٧,٧، ١١٥٧,٧) مليون جنيه ، اذا متوسط عائد المخبز الواحد بلغ حوالى (١٨,٨، ٣٠,٦، ٥٢,٣، ٨٣,٨) ألف جنيه للسيناريوهات الأربعة على الترتيب من اجمالى عدد المخابز البالغ نحو ١٣٣٧٢ مخبز عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. لذلك نجد ان اجمالى الدعم المحول لأصحاب المخابز للسيناريوهات الأربعة تبلغ نحو ٢٥٩٤,١ مليون جنيه بمتوسط نحو ١٩٤ ألف جنيه للمخبز الواحد عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

التوصيات:

(١) ان هناك حاجة لأعادة النظر فى توزيع منافع دعم الخبز بما يتناسب مع حالة الفقر فى كل محافظة.

(٢) اعادة النظر فى توزيع المخابز على محافظات الجمهورية بما يتناسب مع توزيع السكان.

(٣) يجب أعادة وزارة التموين كوزارة مستقلة عن وزارة التضامن الاجتماعي.

(٤) العمل على أعادة النظر فى توزيع الحوافز على أصحاب المخابز على أن يستقطع جزء لصالح رجال الضبط القضائي كحوافز.

(٥) أعادة دراسة بنود عقد أنفاق إنتاج الخبز المدعم ٨٢% نظراً لأن معظم بنودة متعارضة وتضعف من شأن رجال الضبط القضائي.

(٦) يجب على الحكومة انشاء مخابز تقوم بانتاج الخبز المدعم على مستوى الجمهورية وتوزيعه على المستهلكين وبذلك تضمن عدم تهريب الدقيق ووصول الدعم الى مستحقيه.

(٧) العمل على اعطاء المخابز الدقيق بالسعر الحر على ان تأخذ الحكومة الانتاج بالسعر الحر وتقوم بتوزيعة على المواطنين بالسعر المدعم.

ملحق

الجدول رقم (١): التوزيع الجغرافى لنافع رغيف الخبز البلدى المدعم عام ٢٠٠٤.

المحافظة	تعداد السكان ٢٠٠٤	عدد أرغفة الخبز البلدى المنتجة فى المحافظة يوميا (الف رغيف)	متوسط استهلاك الفرد (رغيف/يوم)	عدد مخابز الخبز البلدى	متوسط نصيب كل ١٠ الأف نسمة من السكان من المخابز	% نسبة الفقراء من السكان ٢٠٠١-٢٠٠٢	نصيب المحافظة من اجمالى الفقر
القاهرة	٧٧٦٥	٢٥١٢٤,٢	٣,٢	١٣٤٩	١,٧	٥,٦٨	٣,٨٧
الأسكندرية	٣٨٢١	١١٠٧٢,٩	٢,٩	١٠٣٢	٢,٧	٧,٠٨	٢,٣٧
بور سعيد	٥٣٨	١٤٥١,٧	٢,٧	٦٨	١,٣	١,٠٢	٠,٠٥
السويس	٤٨٩	١٣٥٣,٩	٢,٨	١٠٣	٢,١	٢,١٧	٠,٠٩
المحافظات الحضرية	١٢٦١٣	٣٩٠٠٢,٨	٣,١	٢٥٥٢	٢	٥,٧٤	٦,٣٥
القليوبية	٣٨٧٥	٩١٧٤,٥	٢,٤	١٢٣٣	٣,٢	٧,٧٢	٢,٦٢
الدقهلية	٤٩٣٢	٨١٩٩	١,٧	٦٤٠	١,٣	١٤,٣٥	٦,١٩
دمياط	١٠٧٨	٢٦٧٤,٢	٢,٥	٢٧٧	٢,٦	٠,٠٧	٠,٠١
الغربية	٣٩٢٩	٧٠٨٦,٥	١,٨	٦٣٢	١,٦	٦,٦٣	٢,٢٨
المنوفية	٣٢٣١	٥٧٨٣	١,٨	٨٠٨	٢,٥	١٨,٢٣	٥,١٦
الشرقية	٥١١٥	٩٠٣٤,٨	١,٨	٨٧٤	١,٧	١٢,٢٥	٥,٤٦
الأسماعيلية	٨٦٣	٢٤٤٨,٥	٢,٨	٢٥٨	٣	٥,٧٩	٠,٤٣
كفر الشيخ	٢٥٦٠	٤٣٩٠,٥	١,٧	٣٤٨	١,٣	٥,٢٣	١,١٨
البحيرة	٤٦٩٣	٨٠٣٢,٣	١,٧	٥٧٧	١,٢	٧,٥٩	٣,١١
محافظات الوجة البحرى	٣٠٣٠٦	٥٦٨٢٣,٣	١,٩	٥٦٤٧	١,٩	٩,٩٥	٢٦,٣٦
الجيزة	٥٦٤٤	١٥١٦٩,٨	٢ .٧	٩٨٥	١,٧	١٢,٦٠	٦,٢١
المنيا	٤٠٤٩	٨٩٧٥,٨	٢,٢	١٢٦٣	٣,١	٢٠,٦٤	٧,٢٧
أسيوط	٣٤٢٢	٨٥٠٢,٢	٢,٥	١٠٦٦	٣,١	٥٠,٤٧	١٥,٠٥
بنى سويف	٢٢٥٥	٤٦٦١,٨	٢,١	٤٩٦	٢,٢	٤٥,٧١	٨,٩٨
الأقصر	٤٢٢	١٥٤٠,٤	٣,٧	١١٩	٢,٨	٢٨,٦٧	١,٠٦
الفيوم	٢٤٢٢	٥٧٥٥,٤	٢,٤	٤٢٨	١,٨	٣٠,١٣	٦,٣٥
سوهاج	٣٨٠٨	١٠١٩٨,٩	٢,٧	٧٤٦	٢	٣٨,٦٤	١٢,٨٣
قنا	٢٩٣٥	٨٣٢٢,٩	٢,٨	٣٩٤	١,٣	٢١,٦٩	٥,٥٦
أسوان	١١٢٠	٤١٧٣	٣,٧	٢٧١	٢,٤	١٨,١٩	١,٧٨
محافظات الوجة القبلى	٢٦٢٧٧	٦٧٣٠٠,٢	٣,٦	٥٧٦٨	٢،٢	٢٨,٧٩	٦٥,٤٦
ح سيناء	٦٥	٣٦٣,٨	٥,٦	٢٤	٣,٧	١,١٤	٠,٠١
البحر الأحمر	١٨٦	٧٤٠,٢	٤	٦٣	٣,٤	٩,٧٦	٠,١٦
شمال سيناء	٣١٠	١٢٧٠,٧	٤,١	٦٩	٢,٢	١٥,٨٦	٠,٤٢
مطروح	٢٧٠	١١١٦,١	٤,١	٩٦	٣,٦	١٤,١٧	٠,٣٣
الوادى الجديد	١٧٠	٥٠٠,٦	٢,٩	٤٠	٢,٤	٧,٤٩	٠,١١
محافظات الحدودية	١٠٠١٠	٣٩٩١,٤	٤	٢٩٢	٢,٩	٩,٩٤	٠,٨٦
الإجمالى	٦٩٩٩٧	١٦٧١١٧,٧	٢,٤	١٤٢٥٩	٢	١٦,٣٥	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من (١) وزارة التموين (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤

عقد إتفاق

إنتاج خبز مدعم

إنه فى يوم الموافق / / ٢٠٠م

تم الاتفاق والتراضى بين كل من:

١) وزارة التضامن الاجتماعى ومركزها الرئيسى القاهرة ٩٩ش القصر العينى بالقاهرة ويمثلها السيد الدكتور/ وزير التضامن الاجتماعى وينوب عنها فى التوقيع على هذا العقد السيد/مدير مديرية التموين والتجارة الداخلية لمحافظة/_____ (ويعتبر عنها فيما بعد بعبارة الوزارة **"طرف أول"**

٢)الجهة التى تقوم بصرف الدقيق المدعم (قطاع أعمال- قطاع خاص) وينوب عنه فى التوقيع على هذا العقد السيد/_____

"طرف ثانى"

٣) السيد / _____ صاحب مخبز بلدى _____ بالعنوان _____ والمتمتع بالجنسية المصرية حامل بطاقة/_____ صادر من مكتب سجل مدنى _____ بتاريخ _____ **" طرف ثالث"** بعد أن اقر جميع الأطراف المتعاقدة بانهم من رعايا جمهورية مصر العربية وبأهليتهم القانونية للتعاقد والتصرف واتفقوا فيما بينهم وذلك دون أدنى ضغط أو أكراه على الأتى:-

تمهيد

حيث أن وزارة التضامن الاجتماعى (قطاع التموين) تقوم عن طريق الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركات القطاع الخاص بتوزيع دقيق القمح التموينى المحدد مواصفاته وأسعاره على أصحاب المخابز التموينية وفقاً للحصص المحددة لكلاً منهم وذلك لإستخدامه فى إنتاج الخبز التموينى المحدد مواصفاته وأسعاره من الوزارة.

وحي ان الطرف الثالث قد صرح له بتشغيل وإدارة مخبز مستوفى لأشراطات الترخيص وذلك لإنتاج خبز مطابق للمواصفات.

وحيث أن غرض العقد هو إلتزام الطرف الثالث بإنتاج الخبز المحدد مواصفاته وأوزانه وأسعاره وفقاً للقرارات الوزارية المنظمة لذلك وهو ما يسلم به الأطراف صراحة انصرفت اليه نيتهم المشتركة وقت التعاقد.

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزءاً من هذا العقد ومفسر لبنوده ومتمم له.

البند الثانى

يقر الطرف الثالث انه ملتزم بإنتاج خبز مطابق للمواصفات والأوزان المقررة من الوزارة (مرفق ملحق بالمواصفات والأوزان المقررة).

البند الثالث

يلتزم الطرف الثانى بتسليم الطرف الثالث حصة الدقيق المقررة للمخبز من الشون أو المطاحن التابعة له بعد سداد قيمتها طبقاً للأسعار المحددة مع إصدار فواتير موضحاً بها الكمية والقيمة ويجوز

للطرف الثالث رفض أستلام الحصة إذا ثبت إنها غير مطابقة للمواصفات القياسية المحدده بمعرفة الهيئة العامة للتوحيد القياسى وتحت إشراف مديرة التموين (مرفق ملحق للمواصفات).

البند الرابع

يقر الطرف الثالث بأنه أطلع على حق المواصفات والأوزان المقررة لإنتاج الخبز البلدى من دقيق القمح إستخراج ٨٢% وعلى علم تام بها وأنه ملتزم بكل ما جاء بها ويكون مسئولاً مسئولية شخصية فى حالة مخالفتها.

كما يقر الطرف الثالث بأنه أطلع على ملحق الأوزان والمواصفات القياسية المحددة بمعرفة الهيئة العامة للتوحيد القياسى الخاصة بحبوب القمح وعلى علم تام بها وأنه ملتزم بل ما جاء بها ويكون مسئولا مسئولية شخصية فى حالة استلامه لحصة الدقيق أستخراج ٨٢% بالمخالفة لها دون الأخلال بمسئولية الطرف الثانى عن مخالفة الدقيق أستخراج ٨٢% للمواصفات القياسية المحددة بمعرفة الهيئة العامة للتوحيد القياسى.

البنـــد الخامس

يكون الطرف الثالث مسئولاً مسئولية شخصية عن استخدام كامل الحصة المخصصة من الدقيق المدعم لتصنع الخبز مطابقاً للأوزان والمواصفات وتوزيع لمنتج حسب تعليمات الوزارة فى هذا الشأن دون ن يكون هناك أعباء مالية على صاحب المخبز.

البنـــد السادس

يلتزم الطرف الثالث بأى نظام تضعه الوزارة واجهزتها المحلية لتوزيع الخبز وتسليمه من المخبز دون ايه أعباء عليه بما فى ذلك التوزيع عن طريق منافذه أو المنافذ التى يكلف بتسليم كامل الإنتاج أو نسبه منه اليها وفقاً للأسعار المحدده.

البنـــد السابع

هذا العقد ذو طابع شخصى بالنسبة لحقوق الالتزام الطرف الثالث المترتبة عليه ولا يجوز للطرف الثالث المرخص له توكيل غيره فى تنفيذ العقد أو التنازل عن ذلك بأى طريقه الا وفقاً لعقد مصدق على التوقيعات فيها بإحدى مكاتب التوثيق وبعد الحصول على موافقة الطرف الأول وفى حالة وفاة الطرف الثالث تسرى على من آلت اليه ملكية المخبز للحقوق والالتزامات الواردة بهذا على أن يتم استيفاء الإجراءات اللازمة للحصول على ترخيص من مديرة التموين والتجارة الداخلية المختصة.

البنـــد الثامن

فى حالة أرتكاب الطرف الثالث أو من تؤول اليه ملكية المخبز إحدى المخالفات التالية توقع عليه التدابير الآتية:

١- تم دفع قيمة نسبة ١٠% من حصة الدقيق المقررة للمخبز بحد أدنى عدد ٢ شيكارة/يوم زنة ٥٠ كجم ولمدة خمسة عشر يوماً بالسعر الحر فى الأحوالى الآتية:

(أ) انتاج خبز ناقص الوزن من ١٠ جرام حتى ٢٠ جرام فى الرغيف الواحد.

(ب) تكرار انتاج خبز مخالف للمواصفات ثلاث مرات خلال فترة شهرين.

(جـ) عدم انتظام سجل حركة الدقيق.

٢- يتم دفع قيمة نسبة ٢٠% من حصة الدقيق المقررة بحد أدنى عدد ٤ شيكارة/يوم زنة ٥٠ كجم لمدة شهر بالسعر الحر فى الأحوالى الآتية:

(أ) انتاج خبز ناقص الوزن أكثر م ٢٠ وحتى ٣٠ جرام فى الرغيف الواحد.

(ب) عدم إمساك سجل حركة الدقيق بالمخبز ساعة التفتيش.

(جـ) توقف المخبز عن الانتاج دون الحصول على أذن بالتوقف من إدارة التموين المختصة. ما لم يكن هناك عذراً قهرياً.

(د) تصرف المخبز من جز من الحصة.

٣- فى حالة قيام المخبز بتجميع اى كمية من الدقيق تزيد عن الرصيد المفروض تواجده بالمخبز يتم تعلية هذه الكمية على رصيد المخبز من الدقيق.

١- يتم إيقاف صرف حصة الدقيق المقررة للمخبز لمدة ثلاثة أشهر مع الأنذار بسحب الترخيص فى الأحوال الآتيـــة:

(أ) إنتاج خبز ناقص الوزن اكثر من ٣٠ جرام فى الرغيف الواحد.

(ب) بيع الخبز البلدى بأكثر من السعر المقرر.

(جـ) تعدى العاملين به على اللجنة المسئولة عن مراقبة المخبز او منعهم من التفتيش وإثبات ذلك بقسم الشرطة.

(د) بيع الخبز للمطاعم أو القرى السياحية أو لغير الاستهلاك الآدمى.

٥- يتم إلغاء الحصة التموينية للمخبز عند تقديم تقرير من اللجنة المسئولة عن مراقبة المخبـــز يفيـــد تصرف المخبز فى حصة الدقيق المنصرفة له مع الزام الطـــرف الثالـــث بســـداد ثمـــن الـــدقيق المتصرف فيه بالسعر الحر يوم المخالفة بموجب حوالة بريدية لصـــالح الهيئـــة العامـــة للســـلع التموينى.

البنـــــد التاســـــع

يقر الطرف الثالث بأنه يحق للطرف الأول وقف صرف حصة الدقيق لحين ســـداد ثمـــن الدقيق بالسعر الحر عند ارتكابه أى مخالفة من المخالفات الواردة بالبند الثامن من هذا العقد كما يحق للطرف الأول المطالبة بهذا الثمن قضائياً لألزامه بالسداد.

البنـــد العاشـــــــر

يتم تشكيل لجنه تكون مسئولة مسئولية مباشرة عن الرقابة على المخابز وتحديـــد المخالفـــات التموينية حال إرتكاب المخبز لها واتخاذ اللازم بشأنها تتكون من أعضـــاء مـــن (وزارة التضـــامن الأجتماعى – وزارة الصحة – المجتمع المدنى – الغرف التجارية) وفى حالة تأكد غياب أحد أعضاء اللجنة تمارس اللجنة نشاطها على الوجه المعتاد مع اثبات غيابه بالتقرير وبما لا يؤثر علـــى عمـــل اللجنة.

البند الحادى عشر

يلتزم الطرف الثالث الأحتفاظ بكافة السجلات المقررة وطبقاً للقـــوانين والقـــرارات التموينيـــة المنظمة لذلك.

البند الثانى عشر

يتم حساب تكلفة انتاج الخبز المنتج بمعرفة الطرف الثالث على أساس ٦٥ جنيه لجوال الدقيق استخراج ٨٢% زنه ١٠٠ كم شاملة الزيادة فى السولار الأخيرة بالإضافة إلي خمسة جنيهات حـــافز جودة يصرف كل ثلاثة أشهر فى حالة عدم تحرير محاضر لمخابز على أن يتم إعادة النظـــر فـــى التكلفة سنوياً.

البند الثالث عشـــر

يكون من حق الطرف الأول ومندوبيه وكذلك كافه المـــوظفين الحكـــوميين المختصـــين مـــن مأمورى الضبط القضائى دخول المخبز أثناء مواعيد التشغيل لمراقبة تنفيذ أحكام القوانين والقرارات التموينية المعمول بها فى هذا الشأن ولهم الإطلاع على دفاتر الطرف الثالث الخاصة بالمخبز وكـــذا معاينة المخبز والمخازن الملحقة به والتفتيش على الإنتاج للوقوف على مدى مطابقتـــه للمواصـــفات ومطابقة الأرصـــدة.

يلتزم الطرف الثالث بالتوقيع على محاضر الجرد وأثبات الحالة المحررة فى هذا الشأن وتعتبر تلك المحاضر حجه على الطرف الثالث حتى ولو لم يوقع عليها.

البنـــد الرابع عشر

يجوز للطرف الأول والثانى حسب الأحوال إعتبار هذا العقد مفسوخاً بعد إنذار الطرف الثالث قبل إلغاء العقد بمدة شهر ودون اى تعويض له وذلك فى الحالات الآتية:

١- أذا أخل الطرف الثالث بتنفيذ أى إلتزام من التزاماته الناشئه عن هذا العقد.

٢- إذا ثبت إرتكاب الطرف الثالث أكثر من مخالفة تموينية بصدور أحكام قضائية ضده خلال عـــام ميلادى واحد.

٣- إذا أمتنع عن تنفيذ تعليمات الوزارة والجهات التابعه لها.

٤- إذا أوقع الغير حجزاً تنفيذياً على المخبز موضوع العقد أو على الأدوات والمعدات الخاصة به.

٥- إذا ثبت أن الطرف الثالث أستعمل المخبز فى أى غرض غير انتاج الخبز المدعم.

٦- إذا ألغت السلطات المختصه لآى سبب ن الأسباب رخصة المخبز.

البند الخامس عشـــر

مدة هذا العقد سنه واحدة يبدأ من / / ٢٠٠ إلي / / ٢٠٠م ويتجدد لمدة أخـــرى مماثلة ما لم يخطر الطرفان الأول والثانى الطرف الثالث برغبتهما فى عدم تجديد العقد قبل إنتهـــاء المدة بشهر على الأقل بموجب إخطار رسمى.

البند السادس عشـــر

يقر الطرف الثالث بأنه قد تفهم كافة بنود العقد وأطلع عليها الأطلاع النافى للجهالة.

البند السابع عشـــر

يقر كل من الأطراف المتعاقدة صراحة باتخاذ العنوان المذكور بصدر هذا العقد محلاً مختاراً وكل إعلان مرسل إلي كل منهم يعتبر صحيحاً منتجاً لكافة الأثار القانونية المترتبة عليه.

أتفق الطرفان على أن تختص المحكمة الكلية الواقع فى دائرتها المخبز المملوك للطرف الثالث بالفصل فى أى نزاع ينشأ عن تنفيذ بنود هذا العقد.

البند الثامن عشـــر

تحرر هذا العقد من ثلاث نسخ بيد كل طرف نسخة للعمل بها عند اللزوم.

طرف أول	طرف ثانى	طرف ثالث
الأســـم/	الأســـم/	الأســـم/
التوقيع/	التوقيع/	التوقيع/

(أ) مواصفات انتاج رغيف الخبز البلدى:

١- على أصحاب المخابز والمسئولين عن ادارتها استخدام دقيق القمح الصافى ٨٢% فى صناعتهم وان ينخلوا الردة المعدة للرغف عليها بالمنخل رقم (٢٠) وان يحتفظوا به فى المخبز.

٢- عدم الخبز لحساب الأفراد وعدم حيازة الردة الخشنة أو استخدامها.

٣- ان يكون الخبر البلدى المنتج مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة محتفظاً بمظهره الطبيعى دون التصاق شطرية او احتراقهما وكامل الاستدارة والنضج.

٤- ان يكون الخبز المنتج طبيعى المذاق والرائحة وان يكون وزن الرغيف الطرى الساخن ١٣٠ جرام مرغوف على الردة ولا يقل قطره عن ٢٠سم ولا تزيد نسبه رطوبة الخبز الساخن عن (٣٦%) والخبز البارد عن (٣٥%).

- وانتاج خبز مرغوف على دقيق بالمواصفات التالية:
  - وزن الرغيف الطازج ١٢٠ جرام
  - الحد الادنى لقطر الرغيف ٢٠ سم
  - نسبة الرطوبة لا تزيد عن ٣٠%
- وانتاج خبز ملدن بالمواصفات التالية:
  - وزن الرغيف الطازج ١١٠ جرام
  - الحد الادنى لقطر الرغيف ٢٠ سم
  - نسبة الرطوبة لا تزيد عن ٢٦%
  - ان يكون التسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى للخبز البلدى بنسبة ٥% على الأكثر للخبز البارد ولا يجوز التسامح فى الوزن بالنسبة للخبز الساخن.
  - كما يراعى عند التفتيش وزن عدد لايقل عن مائة رغيف من الخبز الموجود.

طرف أول	طرف ثانى	طرف ثالث
الأسم/	الأسم/	الأسم/
التوقيع/	التوقيع/	التوقيع/

المواصفات القياسية لدقيق القمح الصافى ٨٢%:

على أصحاب المطاحن والمسئولين عن اداراتها انتاج دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢% ينتجوا هذا الدقيق بالمواصفات الأتية:

(أ) الا تزيد نسبة الرطوبة على (١٤%).

(ب) الا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على (١%) بالنسبة لانتاج مطاحن السلندرات،

(جـ) الا تزيد نسبة الألياف على (٠,١%) محسوبة على المادة الجافة.

(د) الا تزيد نسبة الرمل على (٠,٤%) محسوبة على المادة الجافة.

(هـ) الا يتخلف شئ على المنخل رقم (٥٠) بالنسبة لمطاحن السلندرات.

(و) ان يكون خالياً من السن الأحمر والردتين الناعمة والخشنة.

(ز) ان يكون الدقيق نظيفاً وخالياً من الحشرات والمواد الغريبة وان يكون طبيعى اللون والرائحة.

كما يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن ادارتها الاحتفاظ بنموذج للمنخل رقم (٥٠) مع إجراء اختبار لكميات الدقيق المعدة للتعبئة والتوزيع على هذا المنخل ثلاث مرات على الأقل فى كل وردية، كما يلتزم أصحاب المطاحن والمسئولين عن اداراتها تعبئة الدقيق المنتج فى شكائر بلاستيك جديدة استخدام أول مرة بوزن لايقل عن ٥٠كجم قائم.

طرف أول	طرف ثانى	طرف ثالث
الأسم/	الأسم/	الأسم/
التوقيع/	التوقيع/	التوقيع/

المراجع:

(١) أحمد قدرى مختار ، "كفاءة تكاليف سياسة الدعم المباشر للغذاء فى مصر"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى"، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، قضايا معاصرة فى الزراعة المصرية ٢٨ ، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢) جمال صيام وأخرون ، "أثر سياسة دعم القمح والأكتفاء الذاتى نموذج متعدد الأسواق"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى"، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، قضايا معاصرة فى الزراعة المصرية ، ٢٨ ،٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣) طارق نوير ، "تطوير نظام دعم رغيف الخبز البلدى فى مصر"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى"، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، قضايا معاصرة فى الزراعة المصرية ٢٨،٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤) فوزى حليم رزق ،" رفع كفاءة نظام الدعم الغذائى"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى"، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين ، قضايا معاصرة فى الزراعة المصرية ، ٢٩٢٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥) وزارة التموين والتجارة الداخلية، الهيئة العامة للسلع التموينية ، بيانات غير منشورة ، القاهرة.

(٦) وزارة التموين والتجارة الداخلية، إدارة المخابز،المكتب الفنى ، بيانات غير منشورة ، القاهرة.

(٧) وزارة التضامن الاجتماعى، عقد انتاج خبز مدعم ، المكتب الفنى ،القاهرة.

(٨) وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ٢٠٠٦/٢٠٠٥

(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المركز القومى للمعلومات، ادارة الحاسب الآلى.

AN ECONOMIC EVALUATION FOR AGREED CONTRACT TO PRODUCE SUBSIDIZED BALADI BREAD

SHAWKY AMIN ABDEL AZEZ SELEEM

(Manuscript received 15 August 2007)

Abstract

The Ministry of Social Solidarity have signed a new contract with bakeries and public enterprises sector to produce an improved baladi bread (82%). The contract has 18 items, it allows bakeries to purchase the flower 100 kg. bag at only L.E 16 instead of L.E 32 in return, bakeries are committed to produce the bread at its standard and specifications. The contract also allows the bakeries to produce bread at 121 gm instead of 130 gm with no punishment fine, but if the loss in weight reached 10-20 gm, or 21-30 gm or more, types of punishments will be applied, as charging the last two weeks flouer purchases at its free market prices, or doubling that for the second punishment.

The study aims at evaluating this contract economically. It used a primary field data obtained from three districts in Giza Governorate. The survey sample included consumers, Legal control officers, bakeries, and economic experts.

The study showed that the wheat and wheat flouer imports values increased from us$ 544 million in 1990/91 to us$ 1470 million in 2005/06 in spite of the decrease of the quantity from 6.33 m.t to 5.05 m.t in the same period. It indicated also that in Egypt, about 13 thousand bakeries are producing baladi bread, and the average share of bread is less than 2 loafs per person per day, but it increases in border Governorates to 3.09, and decreases in South Egypt to 1.6 loaf.

The Study examined four Scenarios:

1. The loaf weight is less than 130 g.n by 9 gm.
2. The loaf weight is less than 130 gm by 15 gm.
3. The loaf weight is less than 130 gm by 25.5 gm.
4. The loaf weight is less than 130 gm by 41 gm.

The first scenario means that each 100 Kg bag of flour will reserve 7.02 Kg. for bakeries, while the other will save 11.7 K.g, 20 K.g, and 32 Kg. respectively.

The study showed that if the quantity of flouer distributed for bakeries in 2006/07 amounted to 7 million ton, that means the subsidy transferred to bakeries owners will reach about L.E 500 million with no fine, and 770 million, 2000 million or L.E. 3200 million respectively at national level, if all bakeries are reducing the bread weight. If only 50% of the bakeries are reducing the bread weight about L.E 250, 385, 1000, and 1600 millions from the bread subsidy value will be transferred to the bakery owners.

The study showed that the probability of caching a bakery reducing its bread is less than 5% in the three districts..

The net Return of applying this contract is L.E 19.2 thousands, 20.3 th. , 8 th. , and 43.7 th., in average, per bakery per year for Oseem district. For the Warrak district, the net returns transferred for bakeries owners are L.E 22.2., 25.3 ., 16.4 ., and 50.4 thousands , for the per baker per year respectively.

In Imbaba district, the four scenarios could transfer L.E 42.3 ., 60.7., 81.5 ., and 96.2 . per bakery per year respectively.

The consumers see there is no change according to this contract except small improvement in bread quality. The legal control officers see that this contract is in the benefit of bakeries, and it affects negatively their work performance, the bakeries are happy with the contract, they mentioned that it improved the bread quality and increased their work hours.

The economists are not with or without the contract until they see its impact clearly, some of them support the idea of improving the bread quality, but most of them see no changes especially the continues of consumers rows or columns.

The study recommends that Ministry of Supply must re-exist, reconsider the distribution of bakeries among the Governorates according to its populations, and the same with baladi flour. The study recommends re-examining the impact of this contract to evaluate clearly its positives and negatives.